

التعارض والترجيح بين الحديثين والأصوليين

:

إعداد

د. محمد بشير محمد بشير

أستاذ مساعد بجامعة جازان بالملكة العربية السعودية

كلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية

المقدمة

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين ، وصحبه الغر الميامين ، وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ،،

فإن علم السنة النبوية من أشرف العلوم ، وأرفع الفنون ، وأعظم المعارف ، وقد اجتهد العلماء الربانيون من السلف والخلف في حفظ المتون ، وتدوين الأحاديث ، وشرح الآثار ، ونقد الأسانيد ، وتأليف المصنفات ، وتنافس الأئمة المجتهدون في هذا الباب ، وعد العلماء الاشتغال بالعلوم الشرعية : " من أجل الطاعات ، وأهم أنواع الخير ، وأكد العبادات ، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات ، وشمر في إدراكه والتمكن فيه أصحاب الأنفاس الزكيات ، وبادر إلى الاهتمام به المسارعون إلى الخيرات ، وسابق إلى التحلي به مستبقو المكرمات ، وقد تظاهرت على ما ذكرته جمل من الآيات الكريمات ، والأحاديث الصحيحة المشهورات ، وأقاويل السلف رضي الله عنهم النيرات " □ .

ويستمد هذا البحث - الذي جعلت عنوانه : (التعارض والترجيح بين المحدثين والأصوليين) - أهميته من أهمية علوم الشريعة الإسلامية ، وأصالة مصادرها المتفق عليها والمختلف فيها ، فمن المقرر أن : " شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات ، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات ؛ فإن أكثر الآيات الفروعية مجملات ، وبيانها في السنن المحكمات ، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكميات ، فتبين بما ذكرناه أن الانشغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات ، وأفضل أنواع الخير ، وأكد القربات " □ .

وباب التعارض والترجيح يعتبر من أهم أبواب علوم العقيدة وأصول الفقه والفقه ، وهو مبحث من أدق مباحث الحديث والتفسير ، وقد وقع توهم التعارض بين النصوص الشرعية منذ عصر النبوة ، وبدأ الاهتمام به في عصر التنزيل ، وتكلم فيه الصحابة رضي الله عنهم ، فقد قال النووي عن رجوع أبي هريرة رضي الله عنه عن خبره : " من أدركه الفجر جنباً فلا يصم " ^٩ : " رجع أبو هريرة عن قوله مع أنه كان رواه عن الفضل عن النبي ﷺ ، فلعل سبب رجوعه أنه تعارض عنده الحديثان فجمع بينهما وتناول أحدهما " ، ثم اطرده الاهتمام بالتعارض والترجيح مع تدوين العلوم الشرعية ، ولازم تفرعها ، وراج ونضج في عهدها الذهبية التي

1 - المصدر السابق - ج 1 ص 3 .

2- أخرجه مسلم - حديث رقم 1109 .

3 - شرح النووي على صحيح مسلم - النووي - ج 1 ص 3 .

بلغت فيها أوجها ، ومن ثم صار التعارض والترجيح ومشكل النصوص ومختلف الحديث من أهم الأبواب العلمية في العلوم الشرعية .

ويزداد موضوع البحث أهمية لتعلقه بأدلة الأحكام الشرعية ، المنقولة والمعقولة ، ويشمل ذلك الأدلة المتفق عليها بين علماء الملة ، مثل : القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والإجماع ، والقياس ، والاجتهاد ، ويشمل كذلك الأدلة المختلف فيها ، مثل : شرع من قبلنا ، والمصالح المرسلة ، وعمل أهل المدينة ، وهذا البحث يركز على التعارض والترجيح بين الأدلة المنقولة ؛ لأنها محل نظر الأصولي والمحدث والفقيه .

التمهيد:

يسلط هذا البحث الضوء على التعارض بين أدلة الأحكام ، والضوابط التي وضعها الأئمة المجتهدون للجمع بينها أو الترجيح أو التسايط ، وذلك من خلال ما سطره علماء الحديث في مدونات علوم الحديث المتنوعة ، وما وضعه علماء أصول الفقه في الكتب المؤلفة على منهج المتكلمين أو الأحناف ، والغاية من ذلك إثبات العناية الكبيرة التي أولاها المحدثون والأصوليون لتعارض الأدلة العقلية والنقلية ، وقواعد الترجيح بينهما ، وإبراز نتائج تلك المباحث المبثوثة في كتب المتقدمين .

ويؤكد البحث أن تناول علماء الأصول للتعارض والترجيح أشمل من تناول غيرهم ؛ لأنهم تحدثوا عن هذه المسألة في كل الأبواب التي يقع فيها تعارض بين الأدلة النقلية والعقلية ، أما المحدثون فقد قصرُوا حديثهم على التعارض الذي يقع بين

أحاديث الرسول ﷺ القولية والفعلية ، فتحدثوا عن دقة هذا الفن وضرورة قيام الراسخين في العلم بسبر أغواره ، وتحدثوا عن نشأة التأليف فيه وتطوره .

وأسهم هذا البحث - من خلال النقاط السابقة - في بيان مواضع الاتفاق والاختلاف بين الأصوليين والمحدثين في التعارض والترجيح بين المنقولين ، وكيفية الترجيح بينهما من طرق المتن تارة ، والسند تارة أخرى ، وعضد تلك القواعد بضرب الأمثلة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وتم التمهيد لذلك ببيان المواطن التي يقع فيها التعارض ، والتي لا يقع فيها التعارض ، وأسباب التعارض .

منهجي في البحث : التزمت في بحثي المنهج التالي :

1. جعلت رواية البخاري هي الأصل .
2. قمت باستعراض المسائل بطريقة علمية مقارنة وتتبعها لدى العلماء المحققين .
3. قمت بعزو الأقوال إلى مصادرها الأصلية والنصوص إلى مذاهبها .
4. التزمت بالتوثيق العلمي من الكتب الأصلية في موضوعها .
5. شرحت معاني بعض الغريب في الهامش .
6. عزوت الآيات إلى سورها ، وأذكر اسم السورة ، ورقم الآية في صلب

البحث

7. خرجت الأحاديث من مصادرها المعتبرة التي ذكرتها بسندها .
8. ختمت البحث بفهارس الموضوعات والمصادر .

وقد قسمت البحث إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وضم كل فصل عدداً

من المباحث ، ثم الخاتمة والفهارس ، وذلك كما يلي :

- المقدمة .
- التمهيد .
- الفصل الأول : ماهية التعارض والترجيح وأهميتهما والأدلة وترتيبها .
- ويضم المباحث التالية :
- المبحث الأول : ماهية التعارض والترجيح والألفاظ ذات الصلة .
- المبحث الثاني : أهمية باب التعارض والترجيح وعناية العلماء به .
- المبحث الثالث : أنواع الأدلة وترتيبها وحكم الاستدلال .
- الفصل الثاني : ضوابط التعارض والترجيح ومحلهما وطرق الترجيح .
- ويضم المباحث التالية :

- المبحث الأول : ضوابط التعارض والترجيح وأسبابهما .
- المبحث الثاني : محل التعارض وأنواعه .
- المبحث الثالث : أهم طرق الترجيح وأبرز شواهداها .
- الخاتمة .
- الفهارس .

- الفصل الأول : ماهية التعارض والترجيح والأدلة وترتيبها . وفيه المباحث التالية :
- المبحث الأول : ماهية التعارض والترجيح والألفاظ ذوات الصلة .

يتميز هذا البحث بكثرة المصطلحات الأصولية والحديثية والقرآنية ، وتنوع أبوابها ، ودقة معانيها ، وتعدد الآراء فيها ، ولا تستبين مباحث التعارض والترجيح ومختلف الحديث التي يضمها إلا بعد فهم مصطلحاته وتصور حدودها [□] ، وإدراك أهميته العلمية ، وقيمته الشرعية ، وجهود العلماء في تذليل صعابه ، وتبيين غامضه ؛ ومن أجل ذلك فقد رأيت أن أبتدر هذا البحث ببيان مصطلحاته وتفسير الألفاظ ذوات الصلة ، وأردفت ذلك بإيضاح أهميته لدى علماء أصول الفقه ^٩ ومصطلح الحديث : والتفسير [□] ، وذلك كالتالي :

- 1 - الحد لغة : " المنع ، ومنه سمي البواب حداداً ؛ لمنعه الناس عن الدخول في الدار ، واصطلاحاً : الجامع المانع ويقال : المطرد المنعكس " - انظر : الحدود الأنيقية - الأنصاري - ج: 1 ص: 65.
- 2 - أصول الفقه هو : " معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد " - وأما الفقه فهو : " العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية . وفي معنى الفقه بحسب اللغة ثلاثة أقوال : أحدها : مطلق الفهم ، والثاني : فهم الأشياء الدقيقة ، والثالث : فهم غرض المتكلم من كلامه " - وقال الجرجاني : " أصول الفقه هو : العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه " - انظر : الإبهاج - السبكي - ج: 1 ص: 19 - و التعريفات - الجرجاني - ج: 1 ص: 45.
- 3 - الحديث في اصطلاح جمهور المحدثين : " يطلق على قول النبي ﷺ وفعله وتقريره ، ومعنى التقرير : أنه فعل أحد أو قال شيئاً في حضرته ﷺ ولم ينكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرر ، وكذلك يطلق الحديث على قول الصحابي وفعله وتقريره ، وعلى قول التابعي وفعله وتقريره " - وقال الأنصاري : " الخبر : ما له نسبة في الخارج تطابقه ...

أولاً : التعارض :

• التعارض في اللغة :

مادة التعارض في اللغة العربية هي : العين والراء والضاد - وهي كما قال ابن فارس - : " بناء تكثر فروعها ، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد ، وهو العرض الذي يخالف الطول " ^٩ ، وهو يعني لغة : التمانع ، قال ابن منظور : " عرض الشيء يعرض واعترض : انتصب ، ومنع ، وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها " ^{١٠} ، وقال الفيروز أبادي : " الاعتراض : المنع والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابله من سلوكه " ^{١١} ، وقال الراغب : " وعرضت العود على الإناء واعترض الشيء في حلقه وقف فيه بالعرض " ^{١٢} .

- والخبر عند علماء الحديث مرادف للحديث ، وقيل : الحديث : ما جاء عن النبي ﷺ ، والخبر : ما جاء عن غيره ، وقيل : الخبر أعم من الحديث مطلقاً ^{١٣} - انظر : مقدمة في أصول الحديث - الدهلوي - ج: 1 ص: 33 - و الحدود الأنيفة - الأنصاري - ج: 1 ص: 85 - و المنهل الروي - ابن جماعة - ج: 1 ص: 30 / 31 .
- 1 - التفسير : " تفعيل من الفسر وهو لغة : البيان والكشف ، ورسموه بأنه : علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتنمات لذلك كمعرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضيح ما أبهم في القرآن ونحو ذلك " - انظر : روح المعاني - الألوسي - ج 1 ص 4 - وتفسير البغوي - البغوي - ج3 ص 368 - والإتقان - الغزي - ج2 ص 461/460 .
 - 2 - مقاييس اللغة - ابن فارس - ج4 ص 219 .
 - 3 - لسان العرب - ابن منظور - ج 7 ص 168 . وانظر : مختار الصحاح - الرازي - ص 179 . وانظر : العين - الفراهيدي - ج 1 ص 273 .
 - 4 - القاموس المحيط - الفيروز أبادي - ج 1 ص 833 .
 - 5 - المفردات في غريب القرآن - الراغب الأصفهاني - ص 331 .

وبين الفيومي العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي الأصولي والفقهية فقال : " في الأمر : لا تعرض له بكسر الراء وفتحها أي : لا تعترض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده ؛ لأنه يقال : سرت فعرض لي في الطريق عارض من جبل ونحوه أي : مانع يمنع من المضي ، واعترض لي بمعناه ومنه اعتراضات الفقهاء ؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل ، وتعارض البيئات ؛ لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها " □ .

○ التعارض في الاصطلاح :

عرف الأصوليون التعارض فقال السرخسي معارضة الحجتين هي : " الممانعة على سبيل المقابلة ، يقال : عرض لي كذا ، أي استقبلني فمضيت مما قصدته ، ومنه سميت الموانع عوارض ؛ فإذا تقابلت الحجتان على سبيل المدافعة والممانعة سميت معارضة " ٩ ، وعرف بعضهم تعارض الأدلة بقوله : " التعارض : تقابل الجهتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه " ، ومنهم من قال : " التعارض أن يقضي كل من دليلين عدم ما يقتضيه الآخر " ، وعرف الفقهاء تعارض البيتين بقولهم : " التعارض مصدر تعارض الشيئان إذا تقابلا تقول : عارضته بمثل

1 - المصباح المنير - الفيومي - ج2 ص 403 .

2 - أصول السرخسي - السرخسي - ج2 ص 12 / 14 - وانظر : أصول البزدوي - البزدوي - ج1 ص 200 .

3 - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام - البخاري - ص 76 .

4 - أصول الفقه - محمد الخضري - ص 358 .

ما صنع أي : أتيت بمثل ما أتى ، فتعارض البيتين أن تشهد إحداهما بنفي ما أثبتته الأخرى أو بإثبات ما نفته والله أعلم " ^٨ .

وأما في اصطلاح المفسرين فقد قال الكافيجي : " المعارضة في اللغة : هي المقابلة على سبيل الممانعة ، ومنه سميت الموانع العوارض ، وفي الاصطلاح : هي تقابل الحجتين المتساويتين في القوة على وجه يوجب كل واحدة منها ضد ما يوجبه الأخرى في محل واحد في وقت واحد " ^٩ .

وأما المحدثون فقد قال السيوطي في تعريف مختلف الحديث هو : " أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما " ، وقال الصنعاني : " مختلف الحديث أي : اختلاف مدلوله ظاهراً " ، قال ابن حجر : " وإن كانت المعارضة (بمثله) فلا يخلو إما أن يمكن للجمع بين مدلوليهما بغير تعسف ، أو لا ؛ (فإن أمكن الجمع فهو) النوع المسمى بمختلف الحديث " ^{١٠} .

قال الحافظ ملا علي القاري : " مختلف الحديث : بكسر اللام أي : مختلف مدلول حديثه ، ويناسبه ما يقابله : فهو الناسخ ، وضبطه بعضهم بفتح اللام (على أنه)

-
- 1 - المطلع - البعلي الحنبلي - ج 1 ص 405 .
 - 2 - التيسير في قواعد علم التفسير - الكافيجي - 228 .
 - 3 - تدريب الراوي - السيوطي - ج: 1 ص: 63 - وانظر : المقنع في علوم الحديث - ابن الملقن - ج2 ص 480 .
 - 4 - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - ج2 ص 423 .
 - 5- شرح النخبة نزهة النظر - ابن حجر - ص 55 .

مصدر ميمي ، ويلائمه قوله فيما بعد : فالترجيح " □ ، وليس بين هذه الآراء تعارض بل يكمل بعضها بعضاً .

ثانياً : الترجيح :

○ الترجيح في اللغة :

الترجيح في اللغة من الرأء والجيم والحاء وهي : " أصل واحد، يدل على رزاة وزيادة " ^٩ ، وهو في اللغة يعني : التثقيل ، قال ابن منظور : " الراجح : الوزن ، ورجح الشيء بيده : وزنه ونظر ما ثقله ، وأرجح الميزان أي : أثقله حتى مال ، وأرجحت لفلان ورجحت ترجيحاً إذا أعطيته راجحاً ورجح الشيء ... : مال " .

○ الترجيح في الاصطلاح :

عرفه الآمدي بقوله : " أما الترجيح : فعبارة عن اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر ، فقولنا : اقتران أحد الصالحين ، احتراز عما ليسا بصالحين للدلالة ، أو أحدهما صالح والآخر ليس بصالح ، فإن الترجيح إنما يكون مع تحقق التعارض ، ولا تعارض مع عدم الصلاحية للأمرين أو أحدهما ، وقولنا : مع تعارضهما ، احتراز عن الصالحين اللذين لا

1 - شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر - علي بن سلطان القاري - ص 363

2 - مقاييس اللغة - ابن فارس - ج 2 ص 406 .

3 - لسان العرب - ابن منظور - ج 2 ص 445 . وانظر : القاموس المحيط - الفيروز أبادي - ج 1 ص 289 . ومختار الصحاح - الرازي - ج 1 ص 99 . والعين - الفراهيدي - ج 1 ص 78 . والمصباح المنير - الفيومي - ج 1 ص 219 . وغريب الحديث - الحربي - ج 1 ص 245 . والنهاية في غريب الحديث - ابن الأثير - ج 2 ص 198 .

تعارض بينهما ، فإن الترجيح إنما يطلب عند التعارض لا مع عدمه " □ ، وقال الجرجاني : " الترجيح إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر " ٩ ، وقال الأرموي : " الترجيح تقوية طريق على آخر ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر " .

وعرف إمام الحرمين الترجيح بقوله : " هو تغليب بعض الأمارات على بعض في سبيل الظن " ؛ ، ولخص المناوي هذه الآراء فقال : " الترجيح لغة زيادة الموزون تقول : رجع الميزان ثقلت كفته بالموزون ، ورجحت الشيء بالتثقيب فضلته ، وعرفاً : تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر ، وعبر بعضهم بزيادة وضوح في أحد الدليلين ، وبعضهم بالتقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين " □ .

ثالثاً : التعادل :

○ التعادل في اللغة :

قال الفيومي : " وعدل الشيء بالكسر : مثله من جنسه أو مقداره ، قال ابن فارس : والعدل الذي يعادل في الوزن والقدر ، وعدله بالفتح : ما يقوم مقامه من غير جنسه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة - 95] ، وهو مصدر في الأصل يقال : عدلت هذا بهذا عدلاً من باب ضرب إذا جعلته مثله قائماً مقامه ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام - 1] ، وهو أيضاً الفدية قال

1 - الإحكام - الأمدي - ج: 4 ص: 245.

2 - التعريفات - الجرجاني - ج: 1 ص: 78 - وانظر : الحدود الأنيفة - الأنصاري - ج: 1 ص: 83.

3 - التحصيل من المحصول - الأرموي - ج: 2 ص 257 .

4 - البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 2 ص: 734.

5 - التوقيف على مهمات التعريف - المناوي - ج: 1 ص 170 .

تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا ﴾ [الأنعام - 70] وقال عليه الصلاة والسلام : (لا يقبل منه صرف و لا عدل) □ والتعادل : التساوي ، وعدلته تعديلاً فاعتدل : سويته فاستوى ، ومنه قسمة التعديل ، وهي : قسمة الشيء باعتبار القيمة و المنفعة لا باعتبار المقدار فيجوز أن يكون الجزء الأقل يعادل الجزء الأعظم في قيمته ومنفعته " ٩ ، وقال الراغب : " عادل بين الأمرين : إذا نظر أيهما أرجح ، وعادل الأمر ارتبك فيه ، فلا يميل برأيه إلى أحد طرفيه) " .

• التعادل في الاصطلاح :

قال الأصفهاني : " التعادل كون الأمرتين على وجه لا يكون لأحدهما مزية على الآخر " ، وقال الشوكاني : " التعادل في الشرع : استواء الأمرتين " □ ، كما قال المناوي : " التعادل : التساوي بين الشيئين ، ومنه قسمة التعديل ، وهي قسمة الشيء باعتبار القيمة والمنفعة لا باعتبار العدل ، فيجوز كون الجزء الأقل يعادل الأعظم في قيمته ومنفعته " □ ، وللتعادل صور متعددة عند الأصوليين ، تتلخص في : " تعادل الأمرتين في نفس الأمر ، و التعادل بين القاطعين المتنافيين ،

1 - أخرجه البخاري - حديث رقم 3001 - ج3 ص 1157 .

2 - المصباح المنير - الفيومي - ج2 ص 396 .

3 - المفردات في غريب القرآن - الراغب الأصفهاني - ص 326 .

4 - شرح المنهاج - الأصفهاني - ج2 ص 781 .

5 - إرشاد الفحول - الشوكاني - ج1 ص 455 .

6 - التوقيف على مهمات التعريف - المناوي - ج1 ص 183 .

عقليين كانا أو نقلين ، وكذلك بين القطعي والظني ، والتعادل بين الأمرتين في الأذهان " □ ، وكل صورة من هذه الصور محل خلاف بين الأصوليين قبولاً ومنعاً .

• الألفاظ ذوات الصلة :

التعارض والتزجيج يتعلقان بعدد من الأبواب الأصولية ، والأنواع الحديثية ، ومن ذلك : الحكم الشرعي ^٩ ، والأدلة الشرعية ، والمجتهد ، والأحكام التكاليفية ، والمتن ، والسند ، والاستدلال ، وغير ذلك من المصطلحات الشرعية ، ومن أجل ذلك فقد رأيت أن أبين عدداً من الألفاظ ذوات الصلة وهي كالتالي :

• أولاً : الدليل :

قال الآمدي : " الدليل: يطلق في اللغة بمعنى الدال ، وهو الناصب للدليل ، وقيل : هو الذاكر للدليل ، وقد يطلق على ما فيه دلالة وإرشاد ، وهذا هو المسمى دليلاً في عرف الفقهاء ، وسواء كان موصلاً إلى علم أو ظن ، والأصوليون يفرقون بين ما أوصل إلى العلم وما أوصل إلى الظن ، فيخصون اسم الدليل بما أوصل إلى العلم ، واسم الأمانة بما أوصل إلى الظن ، وعلى هذا فحده على أصول الفقهاء أنه الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري " .

1 - الإبهاج - السبكي - ج 3 ص 199 .

2 - الشرع لغة : " البيان ، واصطلاحاً : تجويز الشيء أي جعله جائزاً أو حراماً ، والشارع : مبين الأحكام الشرعية والطريقة في الدين ، والشرعية : ما شرع الله تعالى لعباده ، والمشروع : ما أظهره وما ورد به الشرع من التعبد ، ويطلق على الطاعة والعبادة والجزاء والحساب " - انظر : الحدود الأنيفة - الأنصاري - ج: 1 ص: 70/69 .

3 - الأحكام - الآمدي - ج 1 ص 9 .

وقال الآمدي : " وأما حده على العرف الأصولي فهو ما يمكن التوصل به إلى العلم بمطلوب خبري ، وهو منقسم إلى عقلي محض ، وسمعي محض ، ومركب من الأمرين " ¹ . وقال القاضي البغدادي الحنبلي : " الدليل هو المرشد إلى المطلوب ، وقيل هو الموصل إلى المقصود ، ولا فرق بين أن يكون قديماً أو محدثاً " ² . وقال في الحدود الأنيفة : " الدليل : ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، المدلول : ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به " ³ .

• ثانياً : الأمانة :

قال في الحدود الأنيفة : " الأمانة العلامة " ⁴ ، وقال في العدة : " وأما الأمانة فهي : الدليل المظنون ، كخبر الواحد والقياس ، وليس بدليل مقطوع عليه ، وهذه عبارة وضعها أهل النظر للفرق بين ما يفضي إلى العلم وبين ما يؤدي إلى غلبة الظن ، والأمارات على ضربين : أحدهما : ما له أصل يرجع إليه في الشريعة مثل القياس ووجوه الاستدلال التي نذكرها في الفقه ، والثاني : ما لا أصل له في

1 - المصدر السابق ج 1 ص 10/9 .

2 - العدة - البغدادي - ج 1 ص 132/131 .

3 - الحدود الأنيفة - الأنصاري - ج: 1 ص: 80

4 - المصدر السابق ج: 1 ص: 83 .

الشريعة وهذا على وجوه ، منها ما أمرنا فيه بالرجوع إلى العادة الجارية مثل تقويم المستهلكات يعتبر فيه أمثاله مما تجري فيه المبتاعات " □ .

ثالثاً : النص :

النص هو : " ما رفع في بيانه إلى أقصى غاياته ... وقيل : كل لفظ لا يشمل إلا معنى واحداً ، وقيل : ما استوى ظاهره وباطنه ، وقيل : ما عري لفظه عن الشركة ، وخلص معناه من الشبهة " ٩ .

وقال في المسودة : " والنص على المحكم القول الذي يفيد بنفسه ولو ظاهراً ، وهذا منقول عن الشافعي وإمامنا وأكثر الفقهاء ، وقوم يطلقونه على القطعي دون ما فيه احتمال ، وهذا هو الغالب على عرف المتكلمين " ١٠ .

و ذكر الجويني آراء العلماء في تعريف النص فقال : " قال بعضهم : هو لفظ مفيد لا يتطرق إليه تأويل ، وقال بعض المتأخرين : هو لفظ مفيد استوى ظاهره وباطنه " ١١ .

• المبحث الثاني : أهمية باب التعارض والترجيح وعناية العلماء به .

التعارض والترجيح بين الأدلة محل نظر المفسر والمحدث والأصولي ، وهو من الفنون الدقيقة في علم أصول التفسير ، ومن شروط المفسر الإلمام بالتعارض في الأدلة الشرعية وطرق الترجيح بينها ؛ وهو كذلك من المباحث النفيسة في علم مصطلح الحديث ، والمحدث يجب أن يكون مدركاً لمظان التعارض في الحديث النبوي

1 - العدة - البغدادي - ج 1 ص 136 .

2 - العدة - البغدادي - 1 / 138 / 137 .

3 - المسودة - آل تيمية - ج 1 ص 513 .

4 - البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 1 ص: 277 .

وكيفية الترجيح بين الأحاديث المتعارضة ، وهو عند الأصوليين من المباحث المتصلة بأدلة الأحكام المنقولة والمعقولة من الأقيسة والعلل وأقوال أئمة المذاهب ، وهو عندهم محل نظر الأصولي كما قال ابن تيمية : " صاحب أصول الفقه ينظر في الدليل الشرعي ومرتبته ، فيميز ما هو دليل شرعي وما ليس بدليل شرعي ، وينظر في مراتب الأدلة حتى يقدم الراجح على المرجوح عند التعارض " ¹ .

وقد وجدت مسألة التعارض والترجيح بين أدلة التشريع عناية بالغة من أئمة المذاهب الأربعة ومن جاء بعدهم من علماء السلف ، فقد افتتح السيوطي كلامه عن مختلف الحديث بحديث قيم عن نشأة التأليف فيه وتطوره ، وقارن بين المصنفات من حيث المادة التي تم جمعها ، والمنهج العلمي المتبع ، والسبق في التأليف ، والغرض منه ، فقال : " وصنف فيه الإمام الشافعي ، وهو أول من تكلم فيه ، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه ، ولا إفراده بالتأليف ؛ بل ذكر جملة منه في كتاب الأم ، ينبه بها على طريقه ، أي : الجمع في ذلك ، ثم صنف فيه ابن قتيبة ، فأتى فيه بأشياء حسنة ، وأشياء غير حسنة ، قصر فيها باعه لكون غيرها أولى وأقوى منها ، وترك معظم المختلف ، ثم صنف في ذلك ابن جرير والطحاوي كتابه : مشكل الآثار ، وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال : لا أعرف حديثين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما ، ومن جمع ما ذكرنا لا يشكل عليه إلا النادر في الأحيان " ² . قال السخاوي : " ومن صنف فيه أيضاً أبو بكر بن فورك ، وأبو محمد القصري ،

1 - الفتاوى - ابن تيمية - ج9 ص 173 .

2 - تدريب الراوي - السيوطي - ج: 2 ص: 197.

وكان الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ ، فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس " □ .

ومن الأدلة على أهمية التعارض والتزجيح أنهما يتوهمان في آي القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ ، فهما يتعلقان بأهم مصادر التشريع الإسلامي ، قال ابن القيم : " الرد إلى الله ورسوله دليل على أن كل الأحكام في القرآن والسنة ، ومنها أن قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] في هذه الآية نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دقة وجله جليبه وخفيه ، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافياً لم يأمر بالرد إليه إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع ، وقد أجمع الناس على أن الرد إلى الله سبحانه وتعالى هو الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته " ٩ ، وقال الشافعي : " فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبل الهدى فيها " .

ولهذا الفن أهمية كبرى ومنزلة عظمى لدى العلماء المحققين ، وهو من أمهات المسائل التي لا يتصدى لها إلا الأئمة المجتهدون ، لأنه دقيق المسلك ، صعب المرتقى ،

1 - فتح المغيبي شرح ألفية الحديث - السخاوي - ج 3 ص 82 .

2 - أعلام الموقعين - ابن القيم - ج 1 ص 50/49 .

3 - أحكام القرآن - الشافعي - ج 1 ص 21 .

وقد بين السيوطي منزلته وتعدد العلماء المهتمين به فقال : " هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ... وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة " □ .

وهذا الباب يستمد أهميته من الفروع الفقهية التي يتمخض عنها الترجيح بين الأدلة المتعارضة ، وهذه الفروع الفقهية والآداب الشرعية هي التي ميزت علم أصول الفقه كما قال الشاطبي : " كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية ، والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيداً له ومحققاً للاجتهاد فيه ، فإذا لم يفد ذلك فليس بأصل له ولا يلزم على هذا أن يكون كل ما انبنى عليه فرع فقهي من جملة أصول الفقه ، وإلا أدى ذلك إلى أن يكون سائر العلوم من أصول الفقه كعلم النحو واللغة والاشتقاق والتصريف والمعاني والبيان والعدد والمساحة والحديث وغير ذلك من العلوم التي يتوقف عليها تحقيق الفقه " ٩ .

أما علماء أصول التفسير فإنهم يعتبرون التعارض والترجيح من قواعد علم التفسير التي تعين المفسر على فهم كتاب الله ، وتدبر معانيه ، وتمييز الناسخ من

1 - تدريب الراوي - السيوطي - ج: 1 ص: 63 . وانظر : المقنع في علوم الحديث - ابن الملقن - ج2 ص 480 .

2 - الموافقات - الشاطبي - ج 1 ص 43/42 .

المنسوخ¹، والمتشابه من الحكم²، وهي تثبت الإعجاز التشريعي للقرآن الكريم؛ لأنها تؤكد استحالة التعارض بين آيات القرآن الكريم، وتنفي تناقض نصوصه بعضها مع بعض نفيًا قاطعاً قال الكافيجي: "واعلم أن الحجج الشرعية لا يقع التعارض بينها حقيقة، لأن ذلك من أمارات الجهل والعجز، فإن من أثبت حكماً بدليل عارضه دليل آخر يوجب خلافه، كان ذلك لعجز عن إقامة دليل سالم عن المعارضة، والعجز عن ذلك بناء على الجهل بالطريق المستقيم السالم عن المعارضة، والحكيم العليم الذي لا يعزب عن علمه شيء تعالى عن أن يوصف بالجهل، فإذا لا يقع التعارض والتناقض بينهما إلا بالنسبة إلينا لجهلنا بالتاريخ".

ولا يتعرض لهذا المبحث إلا الأئمة المحققون من أهل التفسير، وذلك كالمتشابه الذي وصفه أحد العلماء بقوله: "المتشابه الذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين كالأيات التي ظاهرها التعارض"، وقال ابن القيم: "يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق دلالاته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، وما كان من

1 - النسخ لغة: "الإزالة والنقل والتبديل والتحويل"، وهو من نسخت الشمس الظل إذا أزالته وحلت محله ومن من نسخت الكتاب إذا نقلته من نسخة واصطلاحاً: رفع حكم شرعي بدليل شرعي - انظر: الحدود الأنقية - الأنصاري - ج: 1 ص: 80. والإتقان - السيوطي - ج 2 ص 27 - والناسخ والمنسوخ - النحاس - ج 1 ص 57.

2 - قال القاضي أبو يعلى: "المحكم المفسر والمتشابه المجلد وقيل المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور والمحكم ما عداه" انظر: المطلع - البعلي الحنبلي - ج 1 ص 394.

3 - التيسير في قواعد علم التفسير - الكافيجي - ص 230/229.

4 - المطلع - البعلي الحنبلي - ج 1 ص 394.

عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض ، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره " □ .

وإذا كان المحدثون يعدون التعارض والترجيح ومختلف الحديث من أنواع علوم الحديث - الذي يضع قواعد التوفيق بين مختلف الحديث ، باعتبار المتن والسند ، ويبين نشأة التدوين في هذا الفن وتطوره - فإن الأصوليين ينظرون إليها نظرة أشمل من ذلك ؛ لأنهم معنيون بأدلة الأحكام كلها المنقولة والمعقولة ، والمتفق عليها والمختلف فيها ، فيتطرقون للتعارض والترجيح في أبواب القياس ، والاجتهاد ، والعام والخاص . وقد عدَّ السرخسي معرفة التعارض والترجيح ضرورة شرعية ، وعلل ذلك بقوله : " الحجج الشرعية من الكتاب والسنة لا يقع بينهما التعارض والتناقض وضعاً لأن ذلك من أمارات العجز ، والله تعالى عن أن يوصف به ، وإنما يقع التعارض لجهلنا بالتاريخ ؛ فإنه يتعذر به علينا التمييز بين الناسخ والمنسوخ ، ألا ترى أن عند العلم بالتاريخ لا تقع المعارضة بوجه ولكن المتأخر ناسخ للمتقدم ، فعرفنا أن الواجب في الأصل طلب التاريخ ليعلم به الناسخ من المنسوخ ، وإذا لم يوجد ذلك يقع التعارض بينهما في حقنا من غير أن يتمكن التعارض فيما هو حكم الله تعالى في الحادثة ، ولأجل هذا يحتاج إلى معرفة تفسير المعارضة وركنها وشرطها وحكمها " ٩ .

1 - أعلام الموقعين - ابن القيم - ج 2 ص 294 .

2 - أصول السرخسي - السرخسي - ج 2 ص 12 .

ومن الشواهد على اهتمام الحديثين بهذا الفن التزام شراح الحديث بالجمع بين الأحاديث المتعارضة في مقدمات كتبهم ، وتضمين مناهجهم العلمية التوفيق بينها، فكما أن شراح الحديث وضحووا معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال ، وضبطوا المشكلات ، وبينوا أسماء ذوى الكنى وأسماء آباء الأبناء والمبهمات فإنهم جمعوا بين الأحاديث المتعارضة ، فقد التزم النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم : " بالجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً ويظن البعض ممن لا يحقق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات " ¹ ، وقال ابن حجر في مقدمة فتح الباري عن منهجه العلمي : " وخامساً : أورد ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية والمواظظ الزهدية والآداب المرعية ، مقتصرًا على الراجح من ذلك ، متحرراً للواضح دون المستغلق في تلك المسالك ، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره ، والتنقيص على المنسوخ بناسخه ، والعام بمخصصه ، والمطلق بمقيده ، والجمل بمبيته ، والظاهر بمؤوله " ² .

ومسألة التعارض والترجيح مبسوبة في كتب أصول الفقه المؤلفة على طريقة المتكلمين أو طريقة الحنفية ، وكذلك كتب مصطلح الحديث المكثرة والمقلدة ، والمطولة والمختصرة ؛ ولكن الباحث يجب عليه أن يتخير الكتب المعتبرة عند أهل العلم والمصادر الموثوق بها ، قال ابن طاهر في أهمية التعارض والترجيح ووجوب الاعتماد على المصادر المعتبرة : " ومبحث التعارض والترجيح من أهم مباحث

1 - شرح النووي على صحيح مسلم - النووي - ج 1 ص 5 .

2 - هدي الساري مقدمة فتح الباري - ص 7/6 .

أصول الفقه وأصعبها ، وقد أطلق العلماء في ميدانه الفسيح الأرجاء أعنة أقلامهم ، فمن أراد الاستيفه فعليه بالكتب المبسوطة فيه ؛ غير أنه ينبغي له أن يختار منها الكتب التي لأربابها براعة في علم الأصول " □ .

المبحث الثالث : أنواع الأدلة وترتيبها وحكم الاستدلال .

الأدلة التفصيلية التي تستخرج منها الأحكام الشرعية الفرعية من الحظر والإباحة والحل والحرمة والكراهة والندب تنقسم إلى أقسام مختلفة باعتبارات متعددة عند علماء الأصول ، ويعود هذا التقسيم إلى تعدد مصادر التشريع الإسلامي ، وتنوع أصول الأحكام خلال عصور التشريع الإسلامي المقررة عند العلماء ، وكذلك إلى اتفاق الأئمة على بعض هذه المصادر مثل : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، والاجتهاد¹ ، واختلافهم في بعضها مثل : الاستحسان² ، وشرع من قبلنا ، والعرف ، وعمل أهل المدينة ، والمصالح المرسلة ، حيث قبلها بعض الأئمة ، وعدها من مصادر التشريع الإسلامي ، وردھا بعضهم .

ومن أجل ذلك فقد قسم علماء الأصول الأدلة الشرعية التي تستقى منها الأحكام إلى عدة أقسام ، وقد اختلفت مناهجهم في تقسيمها ، فمنهم من نظر إلى

1 - توجيه النظر إلى أصول الأثر - طاهر الجزائري - ج 1 ص 523 .

2 - الإجماع : " اتفاق مجتهدى الأمة بعد وفاة سيدنا ﷺ في عصر على أي أمر كان . والمراد بالقياس : لغة المساواة والتقدير ، واصطلاحاً : حمل مجهول على معلوم لمساواته له في علة حكمه . والمراد بالاجتهاد لغة : افتعال من الجهد بالفتح والضم ، وهو : الطاقة والمشقة ، واصطلاحاً : استقراغ الفقيه الوسع لتحصيل الظن بالحكم " - انظر : الحدود الأنيقة - الأنصاري - ج : 1 ص : 81 / 82 .

3 - الاستحسان : " دليل ينقذ في نفس المجتهد تقصر عبارته عنه وليس بحجة " . - انظر : الحدود الأنيقة - الأنصاري - ج : 1 ص : 81 .

الاتفاق والاختلاف واعتبر أصل الأحكام معياراً للتقسيم فقال : " أدلة الأحكام وهي أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، ودليل العقل المقرر على النفي الأصلي . فأما قول الصحابي وشريعة من قبلنا فمختلف فيه " □ ، ومنهم من اعتمد القسمة العقلية فقسم الأدلة إلى قسمين : "

1. ما هو صحيح في نفسه ويجب العمل به .

2. ما ظن أنه دليل صحيح وليس هو كذلك " ٩ .

ثم قسموا هذه الأقسام إلى فروع أدق وأنواع تندرج تحت النوعين السابقين فقالوا : " أما القسم الأول فهو خمسة أنواع : وذلك أنه إما أن يكون وارداً من جهة الرسول ، أو لا من جهته ، فإن كان الأول فلا يخلو إما أن يكون من قبيل ما يتلى ، أو من قبيل ما لا يُتلى ، فإن كان من قبيل ما يُتلى فهو الكتاب ، وإن كان من قبيل ما لا يُتلى فهو السنة ، وإن لم يكن وارداً من جهة الرسول ؛ فلا يخلو إما أن يشترط فيه عصمة من صدر عنه ، أو لا يشترط ذلك ؛ فإن كان الأول فهو الإجماع ، وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن تكون صورته بحمل معلوم على معلوم في حكم بناء على جامع ، أو لا يكون كذلك ، فإن كان الأول فهو القياس ، وإن كان الثاني فهو الاستدلال ، وكل واحد من هذه الأنواع هو دليل لظهور الحكم الشرعي عندنا به ... وأما القسم

1 - المستصفى - الغزالي - ج1 ص 80 .

2 - الإحكام - الأمدي - ج: 1 ص: 207

الثاني وهو ما ظن أنه دليل وليس بدليل فكشع من قبلنا ، ومذهب الصحابي ، والاستحسان ، والمصلحة المرسله " □ .

وقد شرح ابن قدامة المراد بقولهم : أصل الأحكام من الله تعالى ، وأثر ذلك على تقسيم الأدلة المتفق فيها والمختلف عليها فقال : " الأصول أربعة : كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ ، والإجماع ، ودليل العقل المبقي على النفي الأصلي ، واختلف في قول الصحابي وشرع من قبلنا ... وأصل الأحكام كلها من الله سبحانه ؛ إذ قول الرسول ﷺ إخبار عن الله بكذا ، والإجماع يدل على السنة ، فإذا نظرنا إلى ظهور الحكم عندنا فلا يظهر إلا بقول الرسول ﷺ ، فإننا لا نسمع الكلام من الله تعالى ولا من جبريل عليه السلام ، وإنما ظهر لنا من رسول الله ﷺ والإجماع ما يدل على أنهم استندوا إلى قوله ؛ لكن إذا لم نحرر النظر وجمعنا المدارك صارت الأصول التي يجب فيها النظر منقسمة إلى ما ذكرنا " ٩ .

وللأدلة الشرعية عند الأصوليين ترتيب محدد مبني على الرجوع إلى قول الله تعالى المشرع للأحكام ابتداء ، وهذا الترتيب ملزم للمجتهد عندما يستفرغ وسعه في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، فقد قال الآمدي : " والأصل فيها إنما هو الكتاب ؛ لأنه راجع إلى قول الله تعالى المشرع للأحكام ، والسنة مخبرة عن قوله تعالى وحكمه ، ومستند الإجماع فراجع إليهما ، وأما القياس والاستدلال

1 - الإحكام - الآمدي - ج: 1 ص: 207 / 208.

2- روضة الناظر - ابن قدامة - ج: 1 ص: 61 / 62.

فحاصله يرجع إلى التمسك بمعقول النص أو الإجماع ، فالنص والإجماع أصل ، والقياس والاستدلال فرع تابع " □ .

وقد بين ابن قدامة أهمية ترتيب الأدلة بالنسبة للمجتهد عند النظر في المسائل ، فقال : " ويجب على المجتهد في كل مسألة أن ينظر أول شيء إلى الإجماع ؛ فإن وجده لم يحتج إلى النظر في سواه ؛ ولو خالفه كتاب أو سنة علم أن ذلك منسوخ أو متأول لكون الإجماع دليلاً قاطعاً لا يقبل نسخاً ولا تأويلاً ، ثم ينظر في الكتاب والسنة المتواترة ، وهما على رتبة واحدة لأن كل واحد منهما دليل قاطع " ٩ .

ورأى بعض الأصوليين أن ترتيب الأدلة يحدد - في بعض الأحيان - تكافؤ الأدلة المتعارضة أو ترجيحها أو تساقطها ، وذلك عند معارضة الخبر للقياس : قال القاضي : " إذا تعارض الخبران كما ذكرناه في تصوير المسألة تساقطاً ، ويجب العمل بالقياس ، والمسلكان يفضيان إلى موافقة حكم القياس ؛ ولكن الشافعي يرى متعلق الحكم بالخبر المرجح موافقة القياس ، والقاضي يرى العمل بالقياس وسقوط الخبرين ، واستدل القاضي بأن قال : الخبر مقدم في مراتب الأدلة على القياس ، فيستحيل ترجيح خبر على خبر بما يسقطه الخبر ، ومن أحاط بمراتب الأدلة لم يتعلق بالقياس في واقعة فيها خبر صحيح ؛ فإن القياس مع الخبر الصحيح المستقل الواقع نصاً في حكم اللغو الذي لا حاجة إليه ، وما يقدم على القياس إذا خالفه فهو مقدم

1 - الإحكام - الأمدي - ج: 1 ص: 208.

2 - روضة الناظر - ابن قدامة - ج: 1 ص: 38/386.

عليه أيضاً إذا وافقه ، فالقياس إذاً لا وقع له مع ثبوت الخبر ، والتعارض يوجب سقوط التعلق بالخبرين " □ .

ومن الأصوليين من نص على أنه : " لا يجوز أن يتكافأ دليلان في الحادثة ؛ بل لا بد أن يكون لأحدهما مزية على الآخر وترجيح ، وقال أبو علي وأبو هاشم : يجوز أن يتكافأ دليلان في الحادثة فيتخير المجتهد عند ذلك فيعمل بما شله . لنا : أن المسألة مبنية على أن الحق في قول المجتهدين في واحد وما عداه باطل ، وقد دللنا على ذلك ، وإذا ثبت هذا لم يجوز أن تتكافأ فيه الأدلة كالعقليات ، واحتج المخالف بأن الحادثة قد تأخذ شبهاً من أصليين فيكون شبهها بكل واحد منهما كشبهها بالآخر من غير أن يكون لأحد الشبهين مزية فدل على جواز ذلك ، قلنا: لا نسلم بل لا بد من ضرب من الترجيح يقتزن بأحدهما ، ودليل يدل على تقديم أحدهما على الآخر " ٩ ، ومن المقرر عند الأصوليين أن الاستدلال ينقسم إلى مقبول ومردود بنه على الالتفات إلى الأصول وعدم الالتفات : " فالمقبول منه ما يلتفت إلى الأصول ويضاهي معانيها " .:

وقد اختلف العلماء في وجوب إقامة المجتهد للدليل حينما يكون نافياً للحكم ، فقال البصري : " النافي للحكم عليه الدليل ، ومن الناس من قال : لا دليل عليه ، وهو قول بعض أصحابنا ، لنا : قوله عز وجل : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ﴾

1 - البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 2 ص: 765.

2 - التبصرة - البصري - ج: 1 ص: 510.

3 - البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 2 ص: 734 .

﴿ [يونس - 39] ، فذمهم الله تعالى بأن قطعوا بالنفي من غير دليل ، ولأن القطع بالنفي لا يكون إلا عن طريق ، كما أن القطع في الإثبات لا يكون إلا عن طريق ، فلما وجب على المثبت إظهار ما اقتضاه الإثبات عنده وجب على النافي إظهار ما اقتضاه النفي عنده " □ .

ومن علماء الأصول الذين تطرقوا لهذه المسألة الآمدي الذي فرق بين القضايا العقلية والقضايا الشرعية فقال : " اختلفوا في النافي هل عليه دليل أو لا ؟ منهم من قال : لا دليل عليه ، وسواء كان ذلك من القضايا العقلية أو الشرعية ، ومنهم من أوجب ذلك عليه في الموضعين ، ومنهم من أوجه عليه في القضايا العقلية دون الشرعية " ٩ ، ثم بين نوع الأدلة التي يلزم بها النافي فقال : " وإذا قيل إن النافي عليه دليل ؛ فالدليل المساعد في ذلك إما : نص وارد من الشارع يدل على النفي ، أو إجماع من الأمة ، وإما : التمسك باستصحاب النفي الأصلي وعدم الدليل المغير القاطع ، وإما : الاستدلال بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم " .

ولا يجوز الإعراض عن الأدلة الشرعية بعد قيامها وثبوت صحتها ، ولكن التعارض بضوابطه التي نص عليها الأصوليون يعتبر سبباً شرعياً لترك الدليل وعدم الأخذ به ، قال ابن حزم : " وكل من قامت عليه حجة من أصول صحيحها وأقر بأنها حق فلاحت له وفهمها ثم لم يرجع إلى موجبها لتقليد أو لأنه ظن أن هاهنا

1 - التبصرة - البصري - ج: 1 ص: 530.

2 - الإحكام - الآمدي - ج: 4 ص: 224.

3 - المصدر السابق ج: 4 ص: 225.

حجة أخرى لا يعلمها فهو فاسق ، وذلك نحو من أقر بخبر الواحد فأتاه حديث صحيح مسند ، فتركه لقياس أو هوى أو تقليداً لمالك أو للشافعي أو لأبي حنيفة أو لأحمد أو لداود أو لصاحب من الصحابة أو تابع أو فقيه قديم أو حديث ؛ معتقداً أن ذلك الفقيه أو صاحب كان عنده فضل علم جهله هو ، أو أن النص الذي قاس عليه أحق أن يتبع فهو فاسق ساقط العدالة عاص لله عز وجل ، وأما من تعلق بحديث آخر معارض للحديث الذي بلغه ؛ فما دام لا يحقق أصلاً في بناء الأحاديث بعضها على بعض فهو مأجور على اجتهاده وإن كان مخطئاً ولا إثم عليه في خطئه ، وهكذا القول في الآي وفي الأحاديث والآي ولا فرق ... وأما إذا حقق أصلاً في بناء الأحاديث أو الآي أو الأحاديث مع الآي فالتزمه ثم لم يعتقد موجهه فهو فاسق كما قدمنا للآية التي قال تعالى فيها ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء 115] . □

• الفصل الثاني : ضوابط التعارض والترجيح ومحلها وطرق الترجيح .

ويضم المباحث التالية :

• المبحث الأول : ضوابط التعارض والترجيح وأسبابها .

التعارض والترجيح محل نظر الأصوليين ، ولهما عندهم ركن وشرط وحكم شرعي ، وهي ضوابط تحدد ماهيته ، وتبين هيئته ، وتكسب التعريف الجمع والمنع

المطلوبين ، وتمكن الباحث من تحديد الفرق بين منهج الأصوليين وبين منهج المحدثين والمفسرين في تعريفه وتحديد ماهيته ، وقد نص الأصوليون على أن التعارض ليس بأصل فقال البزدوي : " إذا ثبت أن التعارض ليس بأصل كان الأصل في الباب طلب ما يدفع التعارض ، وإذا جاء العجز وجب إثبات حكم التعارض " [□] ، والمراد بالركن عندهم هو : " تقابل الحجتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحدة منهما ضد ما توجهه الأخرى كالحل والحرمة والنفي والإثبات ؛ لأن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ، وبالحجتين المتساويتين تقوم المقابلة ، إذ لا مقابلة للضعيف مع القوي " ٩ .

وأما شرط التضاد والتمانع فإنه يتعلق بالوقت والحل ، والمراد به عندهم : " أن يكون تقابل الدليلين في وقت واحد وفي محل واحد ؛ لأن المضادة والتنافي لا يتحقق بين الشئيين في وقتين ولا في محلين حساً وحكماً ، ومن الحسيات الليل والنهار لا يتصور اجتماعهما في وقت واحد ، ويجوز أن يكون بعض الزمان نهراً والبعض ليلاً ... ومن الحكميات النكاح فإنه يوجب الحل في المنكوحة والحرمة في أمها وبنتها ، ولا يتحقق التضاد بينهما في محلين حتى صح إثباتهما بسبب واحد ... فعرفنا أن شرط التضاد والتمانع اتحاد الحل والوقت ، ومن الشرط أن يكون كل واحد منهما موجباً على وجه يجوز أن يكون ناسخاً للآخر إذا عرف التاريخ بينهما ، ولهذا قلنا

1 - أصول البزدوي - البزدوي - ج 1 ص 200 .

2 - أصول السرخسي - السرخسي - ج 2 ص 12 / 14 - وانظر : أصول البزدوي - البزدوي - ج 1 ص 200 .

يقع التعارض بين الآيتين وبين القراءتين وبين السنتين وبين الآية والسنة المشهورة ؛ لأن كل واحدة منهما يجوز أن تكون ناسخاً إذا علم التاريخ بينهما ... ، ولا يقع التعارض بين القياسين ؛ لأن أحدهما لا يجوز أن يكون ناسخاً للآخر ؛ فإن النسخ لا يكون إلا فيما هو موجب للعلم ، والقياس لا يوجب ذلك ، ولا يكون ذلك إلا عن تاريخ ، وذلك لا يتحقق في القياسين ، وكذلك لا يقع التعارض في أقاويل الصحابة ؛ لأن كل واحد منهما إنما قال ذلك عن رأيه ، والرواية لا تثبت بالاحتمال ، وكما أن الرأيين من واحد لا يصلح أن يكون أحدهما ناسخاً للآخر فكذلك من اثنين " □ .

وأما الحكم الشرعي للتعارض عند الأصوليين فإنه يعني أنه : " متى وقع التعارض بين الآيتين فالسبيل الرجوع إلى سبب النزول ليعلم التاريخ بينهما ، فإذا علم ذلك كان المتأخر ناسخاً للمتقدم ، فيجب العمل بالناسخ ولا يجوز العمل بالمنسوخ ، فإن لم يعلم ذلك فحينئذ يجب المصير إلى السنة لمعرفة حكم الحادثة ، ويجب العمل بذلك إن وجد في السنة لأن المعارضة لما تحققت في حقنا فقد تعذر علينا العمل بالآيتين ، إذ ليست إحداهما بالعمل بها أولى من الأخرى ، والتحقق بما لو لم يوجد حكم الحادثة في الكتاب فيجب المصير إلى السنة في معرفة الحكم ، وكذلك إن وقع التعارض بين السنتين ولم يعرف التاريخ فإنه يصار إلى ما بعد

1 - المصدر السابق - ج2 ص 12 / 14 - وانظر : أصول البزدوي - البزدوي - ج1 ص 200 .

السنة فيما يكون حجة في حكم الحادثة ، وذلك قول الصحابي أو القياس الصحيح على ما بينا من قبل في الترتيب في الحجج الشرعية ؛ لأن عند المعارضة يتعذر العمل بالمعارضين ففي حكم العمل يجعل ذلك كالمعدوم أصلاً " □ ، وعلى ذلك فليس أمام المفسر عند توهم تعارض آيتين إلا طلب التاريخ أو طلب الإجماع وتتبعه لتمييز المتقدم من المتأخر ، والآيات المتعارضة محصورة في هذين الموضعين : " قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني : إذا تعارضت الآي وتعدر فيها الترتيب والجمع طلب التاريخ وترك المتقدم بالتأخر ويكون ذلك نسخاً ، وإن لم يعلم وكان الإجماع على العمل بإحدى الآيتين علم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها ، قال : ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوصفين " ٩ .

وإذا وقع التعارض بين القياسين فالحكم حينئذ أنه : " إن أمكن ترجيح أحدهما على الآخر بدليل شرعي وذلك لقوة في أحدهما لا يوجد مثلها في الآخر يجب العمل بالراجح ، ويكون ذلك بمنزلة معرفة التاريخ في النصوص ، وإن لم يوجد ذلك فإن المجتهد يعمل بأيهما شاء لا باعتبار أن كل واحد منهما حق أو صواب ، فالحق أحدهما والآخر خطأ على ما هو المذهب عندنا في المجتهد أنه يصيب تارة ويخطئ أخرى ولكنه معذور في العمل به في الظاهر ما لم يتبين له الخطأ بدليل أقوى من ذلك ، وهذا لأنه في طريق الاجتهاد مصيب ، وإن لم يقف على الصواب

1 - أصول السرخسي - السرخسي - ج2 ص 12 / 14 - وانظر : أصول البزدوي - البزدوي - ج1 ص 203/204/205 .

2 - الإتيان في علوم القرآن - السيوطي - ج 2 ص 39 / 40 . وانظر : البرهان - الزركشي - ج 2 ص 48 .

باجتهاده وطمأنينة القلب إلى ما أدى إليه اجتهاده يصلح أن يكون دليلاً في حكم العمل شرعاً عند تحقق الضرورة بانقطاع الأدلة " □ .

وأما ضوابطهما عند المفسرين فتتجلى في أن آيات القرآن الكريم لا تتعارض ولا يقع فيها اختلاف ، وهي مبرأة من الاختلاف من فوق سبع سماوات ، فكلامه تعالى : " منزه عن ذلك كما قال : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء-82] ؛ ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافاً وليس به في الحقيقة فاحتيج لإزالته كما صنف في مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة " ٩ ، وعلى ذلك فالتباس أمر التعارض بين الآيات على المبتدئ كان من أسباب خوض المحققين من أئمة التفسير فيه وتوقفهم في بعضه ، وإفراده بالتصنيف من بعضهم .

وقسم بعضهم التعارض إلى تعارض تناقض وتعارض نسخ وتلازم ، وقد وقع ثانيهما في القرآن الكريم وأما الأول فإن القرآن الكريم مبرأ منه ، فقال : " جماع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض في اللفظ ما ضاده من كل جهة ولا يوجد في الكتاب والسنة شيء من ذلك أبداً ، وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين ، وقال القاضي أبو بكر : لا يجوز تعارض أي القرآن والآثار وما يوجبه العقل فلذلك لم

1 - أصول السرخسي - السرخسي - ج 2 ص 12 / 14 .

2 - الإتقان في علوم القرآن - السيوطي - ج 2 ص 35 - وانظر : البرهان - الزركشي - ج 2 ص 45 .

يجعل قوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد-16] معارضاً لقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت-17]، ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾ [المائدة-110]، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله فتعين تأويل ما عارضه فيؤول: (وتخلقون) على تكذبون (وتخلق) على تصور وكذلك: (قال الكرمانى عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء-82]: الاختلاف على وجهين اختلاف تناقض وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن، واختلاف تلازم وهو ما يوافق الجانبين كاختلاف مقادير السور والآيات واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والوعد والوعيد " □.

وقد حصر بعض المحققين من أئمة أصول التفسير أسباب التعارض المتوهم بين بعض آيات القرآن الكريم فقال: " وللاختلاف أسباب :

الأول: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى، كقوله تعالى في خلق آدم إنه من تراب، ومرة من حمأ مسنون، ومرة من طين لازب، ومرة من صلصال كالفخار، وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة، لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر، وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال .

1 - الإتقان في علوم القرآن - السيوطي - ج 2 ص 40 - وانظر: البرهان - الزركشي - ج 2 ص 54/53 .

السبب الثاني : اختلاف الموضوع : كقوله تعالى : ﴿ وَفَقُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ [الصفات - 24] ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأعراف - 6] مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن - 39] ، قال الحلبي : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه ، حملة غيره على اختلاف الأماكن لأن في القيامة مواقف كثيرة فموضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يرحم ويلطف به ، وموضع آخر يعنف ويوبخ ، وهم الكفار ، وموضع آخر لا يعنف ، وهم المؤمنون .

الثالث : اختلافهما في جهتي الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال - 17] ، أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة ونفاه عنهم باعتبار التأثير ، ولهذا قال الجمهور : إن الأفعال مخلوقة لله تعالى مكتسبة للآدميين ، فنفي الفعل بإحدى الجهتين لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى .

الرابع : اختلافهما في الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾ [الحج - 2] ، و ﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ [إبراهيم - 17] ، وهو يرجع لقول المناطقة الاختلاف بالإضافة أي : وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازاً وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة .

الخامس : بوجهين واعتبارين ، وهو الجامع للمفترقات ، كقوله : ﴿ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ [ق - 22] ، وقال : ﴿ خَاشِعِينَ مِنَ الدُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى - 45] ، قال قطرب : فبصرك أي : علمك ومعرفتك بها قوة من قولهم بصر بكذا وكذا أي علم ، وليس المراد رؤية العين ، قال الفارسي : ويدل على ذلك قوله : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾ [ق - 22] ، وصف البصر بالحدة ، وكقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ [الأعراف - 127] ، مع قوله : ﴿ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات - 24] ، فقيل : يجوز أن يكون معناه ويذكر وآلهتك إن ساغ لهم ، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكاً كان يعبد في دين قومه ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى ، كما تقول العرب موالي من فوق وموالي من أسفل ، فيكون اعتقادهم في الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له فيحسن قولهم : وآلهتك . □ .

المبحث الثاني : محل التعارض وأنواعه .

اختلف العلماء في موضع التعارض فنص بعضهم على أن التعارض لا يكون في نفس الأمر بل يقع في نفس المجتهد ، وسبب ذلك عندهم أن التعارض إن وقع في نفس الأمر فإنه يؤدي إلى اطراح الدليلين لعدم فائدتهم ، وذهب آخرون إلى غير ذلك فقالوا : " الأمرتان : أي : الدليلان الظنيان يجوز تعارضهما في نفس المجتهد بالاتفاق ، وأما تعارضهما في نفس الأمر فمنعه جماعة لعدم فائدتهم ، وذهب

1 - الإتيان - السيوطي - ج 2 ص 38/37 - وانظر : البرهان - الزركشي - ج 2 ص 54 إلى 61 .

الجمهور كما حكاه عنهم في الحصول إلى الجواز ، وكذلك حكاه أيضا الأمدي وابن الحاجب واختاره " □ ، وتطابقت أقوال علماء أصول الحديث مع علماء أصول الفقه فقال السيوطي : " التعارض بين الخبرين إنما هو لخلل في الإسناد بالنسبة إلى ظن المجتهد ، وأما في نفس الأمر فلا تعارض . ثم نص على أن ما سلم من المعارضة فهو محكم " ١ ، ولا ريب أن التعارض من حيث الجملة إما : " أن يكون بين منقولين ، أو معقولين ، أو منقول ومعقول " .

والتعارض بين الأدلة ممكن عند المجتهد الذي يستنبط مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية والحاجية والتحسينية من مصادرها المختلفة ؛ وذلك لأنه غير معصوم من الخطأ ، قال الشاطبي : " إن كل من تحقق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض ، كما أن كل من حقق مناهل المسائل فلا يكاد يقف في متشابه ؛ لأن الشريعة لا تعارض فيها ألبتة ، فالتحقق بها متحقق بما في الأمر فيلزم أن لا يكون عنده تعارض ، ولذلك لا تجد ألبتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف ؛ لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم " ٢ .

وعلى ذلك فإن للتعارض صوراً بينها الشاطبي فقال : " التعارض : إما أن يعتبر من جهة ما في نفس الأمر ، وإما من جهة نظر المجتهد ، أما من جهة ما في نفس

1 - التمهيد - الأسنوي - ج 1 ص 43.

2 - تدريب الراوي - السيوطي - ج 2 ص 202.

3 - الإحكام - الأمدي - ج 4 ص 250.

4 - الموافقات - الشاطبي - ج 4 ص 294.

الأمر فغير ممكن بإطلاق ... وأما من جهة نظر المجتهد فممكن بلا خلاف ؛ إلا أنهم إنما نظروا فيه بالنسبة إلى كل موضع لا يمكن فيه الجمع بين الدليلين ، وهو صواب ، فإنه إن أمكن الجمع فلا تعارض كالعام مع الخاص والمطلق مع المقيد وأشبه ذلك " . □

واستحالة التعارض بين الخبرين اللذين صحت نسبتها إلى النبي ﷺ من المسائل المقررة لدى المحدثين قال البغدادي : " حدثني محمد بن عبيد الله المالكي ، أنه قرئ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب ، قال : الأخبار على ضربين : ضرب منها يعلم أن رسول الله ﷺ تكلم به ، إما بضرورة ، أو دليل . ومنها مالا يعلم كونه متكلماً به ، وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه وإن كان ظاهرهما متعارضين ، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر ، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً وإباحة وحظراً ، أو يوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا خبرين ، والنبي ﷺ منزه عن ذلك أجمع معصوم منه باتفاق الأمة وكل مثبت للنبوة ، وإذا ثبت هذه الجملة وجب متى علم أن قولين ظاهرهما التعارض ونفي أحدهما لموجب الآخر أن يحمل النفي والإثبات على أنهما في زمانين ، أو فريقين ، أو على شخصين ، أو على صفتين مختلفتين ، هذا ما لا بد منه مع العلم بإحالة مناقضته ﷺ في شيء من تقرير الشرع والبلاغ " ٩ .

1 - المصدر السابق ج 4 ص 293 / 294.

2- الكفاية في علم الرواية - البغدادي - ج: 1 ص: 433.

وذكر الأسنوي طرقاً أخرى لتقسيم التعارض وبيان ما يجوز منه وما لا يجوز ، فقال : " واختار الإمام في الأمارتين طريقة ثالثة : فقال : إن كانتا على حكمين متنافيين لفعل واحد كإباحة وحرمة فهو جائز عقلاً ممتنع شرعاً ، وإن كانتا على حكم واحد في فعلين متنافيين فهو جائز وواقع ومقتضاه التخيير " ¹ ، ومن صورته كذلك : " أن يكون بين الدليلين عموم وخصوص من وجه ، وهما اللذان يجتمعان في صورة وينفرد كل منهما عن الآخر في صورة ... فيطلب الترجيح بينهما. " ² ، ومنها : " أن يتعارض ما يقتضي إيجاب الشيء مع ما يقتضي تحريمه ، فإنهما يتعارضان كما في الحصول حتى لا يعمل بأحدهما إلا بمرجح " ³ ، ومنها أن : " يتعارض قياسان كل منهما يدل بالمناسبة على تقديم مصلحة ، إحداهما متعلقة بالدين والثانية بالدنيا ، فالأول مقدم لأن ثمرة الدينية هي السعادة الأبدية التي لا يعادها شيء ، كذا جزم به الإمام فخر الدين والآمدي ، وحكى ابن الحاجب قول : إن المصلحة الدنيوية مقدمة ؛ لأن حقوق الآدميين مبنية على المشاحة ، ولم يذكر الآمدي ذلك قولاً بل ذكره سؤالاً " ⁴ .

والعلم بالتاريخ الذي يثبت نسخ أحد النصين للآخر يؤدي إلى عدم جريان الترجيح في الأدلة الشرعية المتعارضة ، قال الجويني : " إذا تعارض نصان - على الشرط الذي ذكرناه - وتأرخا ، فالتأخر ينسخ المتقدم ، وليس ذلك من مواقع

1 - التمهيد - الأسنوي - ج: 1 ص: 506.

2 - المصدر السابق ج: 1 ص: 507.

3 - المصدر السابق ج: 1 ص: 510.

4 - المصدر السابق ج: 1 ص: 515.

الترجيح " ^١ ، وأما إذا لم يعلم التاريخ فقد قال الجويني : " إذا روى عدلان لفظين من غير تاريخ فالظن بهما الصدق ، ويقدر تقدم أحدهما وتأخر الآخر ، فإذا اعتاص معرفة ذلك منهما قيل : تعارضا ، فأما إذا تعلق الروايتان بحكاية واحدة وظهر التفاوت في النقل فالوجه أن يحمل الأمر على جريانهما جميعا ، ويرد الترجيح إلى الفضيلة " ^٢ .

ويختلف الحكم عندما يتطرق إلى أحد النصين ظن النسخ من غير قطع ، قال الجويني : " فإن تطرق إلى أحد النصين ظن النسخ من غير قطع ؛ فهذا نصفه ونصوره ، ثم نذكر المذاهب فيه ، قال الشافعي في مسألة المس : قيس بن طلق راوي حديث الخصم وهو ممن تقدم إسلامه ، وأبو هريرة ممن روى أحاديثنا ، وكان إسلامه بعد الهجرة بست سنين ، فأرأينا إمكان النسخ تطرق إلى ما رواه قيس " ^٣ ، ولا شك أن دعوى النسخ تكون مردودة إن لم يقع تعارض فقد قال الشافعي : " إن تجرد نص ولم يعارضه آخر فإمكان النسخ مردود ، ومدعيه مطالب بنقل النسخ ولا يكتفى في هذا المقام بغلبة الظن " ^٤ .

1 - البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 2 ص: 752 .

2 - المصدر السابق ج: 2 ص: 767 .

3 - المصدر السابق ج: 2 ص: 753 - وقال أبو عيسى : وقد روى واحد من أصحاب النبي ﷺ وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر ، وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك ، وهذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب ، وقد روى هذا الحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر أصح وأحسن - انظر : سنن الترمذي - الترمذي - ج 1 ص 132/131 .

4 - البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 2 ص: 753 .

وأفعال النبي ﷺ من الأدلة الشرعية التي لا يتصور وقوع التعارض فيها نسخاً أو تخصيصاً ، قال الأمدي : " لا يتصور التعارض بين أفعال رسول الله ﷺ بحيث يكون البعض منها نسخاً للآخر أو تخصيصاً له ، وذلك لأنهما إما من قبيل المتماثلين كفعل صلاة الظهر مثلاً في وقتين متماثلين ، أو في وقتين مختلفين ، وإما من قبيل المختلفين ، والفعلان المختلفان : إما أن يتصور اجتماعهما كالصوم والصلاة ، أو لا يتصور اجتماعهما ، وما لا يتصور اجتماعهما : إما أن لا تتناقض أحكامهما كصلاة الظهر والعصر مثلاً ، أو تتناقض كما لو صام في وقت معين وأكل في مثل ذلك الوقت ، فإن كان من القسم الأول أو الثاني أو الثالث فلا خفه بعدم التعارض بينهما لإمكان الجمع ، وإن كان من القسم الرابع فلا تعارض أيضاً إذ أمكن أن يكون الفعل في وقت واجباً أو مندوباً أو جائزاً ، وفي وقت آخر بخلافه ، ولا يكون أحدهما رافعاً ولا مبطلاً لحكم الآخر إذا لا عموم للفعلين ولا لأحدهما " □ ، وقال الشيخ سيف الدين : " أفعاله عليه الصلاة والسلام لا يمكن وقوع التعارض بينها حتى ينسخ بعضها بعضاً أو يخصصه " ٩ .

وأما بالنسبة للتعارض بين فعل النبي ﷺ وقوله ففيها تفصيل ذكره الأمدي فقال : " إذا تعارض فعل النبي ﷺ وقوله ، فإما أن يكون فعله لم يدل الدليل على تكرره في حقه ، ولا على تأسي الأمة به فيه ، أو دل ، فإن كان الأول ؛ فقوله إما أن يكون خاصاً به ، أو بنا ، أو هو عام له ولنا ، فإن كان خاصاً به فإما أن يعلم تقدم

1 - الإحكام - الأمدي - ج: 1 ص: 246.

2 - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - القرافي - ص 194 .

أحدهما أو يجهل التاريخ ، فإن علم تقدم أحدهما وتأخر الآخر فيما أن يكون المتقدم هو الفعل أو القول ، فإن كان المتقدم هو الفعل مثل أن يفعل فعلاً في وقت ويقول بعده إما على الفور أو التراخي لا يجوز لي مثل هذا الفعل في مثل هذا الوقت فلا تعارض بينهما ، لأن القول لم يرفع حكم ما تقدم من الفعل في الماضي ولا في المستقبل " □ ، فالحكم يعتمد عنده على المتقدم فعلاً أم قولاً ؟ وعلى العلم بالتاريخ أو الجهل به ، وعلى نوع الحكم هل هو خاص بنا أم خاص به عليه الصلاة والسلام أم عام لنا وله ؟ .

وكما يقع التعارض بين الدليلين فإنه يقع بين عموميين ، وللعلماء آراء في كيفية الجمع بينهما حينئذ ، قال ابن قدامة : " إذا تعارض عمومان فأمكن الجمع بينهما بأن يكون أحدهما أخص من الآخر فيقدم الخاص ، أو يكون أحدهما يمكن حمله على تأويل الصحيح والآخر غير ممكن تأويله فيجب التأويل في المؤول ويكون الآخر دليلاً على المراد منه جمعاً بين الحديثين إذ هو أولى من إلغائهما ، وإن تعذر الجمع بينهما لتساويهما ولكونهما متناقضين كما لو قال : من بدل دينه فاقتلوه ، من بدل دينه فلا تقتلوه فلا بد أن يكون أحدهما ناسخاً للآخر ، فإن أشكل التاريخ طلب الحكم من دليل غيرهما " ٩ .

1 - المصدر السابق ج: 1 ص: 247 / 248 - وانظر : شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - القرافي - ص 192 .
2 - روضة الناظر - ابن قدامة - ج: 1 ص: 251 .

ومما يتصل بذلك تعارض عمومين خاليين عن دليل الترجيح ، وقد اختلف العلماء في حكمه ، قال ابن قدامة : " وقال قوم لا يجوز تعارض عمومين خاليين عن دليل الترجيح ؛ لأنه يؤدي إلى وقوع الشبهة ، وهو منفر عن الطاعة ، قلنا : بل ذلك جائز ويكون مبيناً للعصر الأول ، وإنما خفي علينا لطول المدة واندراس القرائن والأدلة ، ويكون ذلك محنة وتكليفاً علينا لنطلب دليلاً آخر ، ولا تكليف في حقنا إلا بما بلغنا ، وأما التنفير فباطل ، فقد نفر طائفة من الكفار من النسخ ، ثم لم يدل ذلك على استحالة " □ .

ويقع التعارض تارة بين علتين ، قال الشيرازي : " فإذا تعارضت في الأصل علتان إحداهما تقتضي حمل الفرع عليه والأخرى لا تقتضي حمل الفرع عليه جاز القول بهما إذا لم يتنافيا ، ومن أصحابنا من قال لا يجوز " ¹ ، وله صور أخرى ذكرها صاحب التبصرة ، وبين الخلاف فيها بين العلماء ، وذلك مثل : " تعارض علتين إحداهما ناقلة والأخرى مبقية على الأصل ، ومثل : تعارض علتين إحداهما تقتضي الحظر والأخرى تقتضي الإباحة ، ومثل : تعارض علتين إحداهما توجب الحد والأخرى تسقطه ، أو إحداهما صفة ذاتية والأخرى حكمية ، وغير ذلك " .

وتارة يقع التعارض بين الجرح والتعديل ، وقد نص المحدثون على أنه : " إذا تعارض الجرح والتعديل فلا يخلو إما أن يكون الجرح قد عين السبب أو لم يعينه

1 - المصدر السابق ج: 1 ص: 252 .

2 - التبصرة - الشيرازي - ج 1 ص 481.

3 - المصدر السابق - ج 1 ص 485 - 491.

، فإن لم يعينه فقول الجارح يكون مقدماً لاطلاعه على ما لم يعرفه العدل ولا نفيه ، لامتناع الشهادة على النفي ، وإن عين السبب بأن يقول تقديراً رأيته وقد قتل فلاناً فلا يخلو إما أن لا يتعرض المعدل لنفي ذلك أو يتعرض لنفيه ، فإن كان الأول فقول الجارح يكون مقدماً لما سبق ، وإن تعرض لنفيه بأن قال رأيت فلاناً المدعي قتله حياً بعد ذلك فهانئاً يتعارضان ويصح ترجيح أحدهما على الآخر بكثرة العدد وشدة الورع والتحفظ وزيادة البصيرة إلى غير ذلك مما ترجح به إحدى الروايتين على الأخرى " .

وذكر صاحب الرفع والتكميل آراء العلماء في التعارض بين الجرح والتعديل ، ثم عقب بقوله : " فالحاصل أن الذي دلت عليه كلمات الثقات ، وشهدت به جمل الأثبات ؛ هو أنه إن وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان قدم التعديل ، وكذا إن وجد الجرح مبهماً والتعديل مفسراً قدم التعديل ، وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسراً سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً " ٩ .

وذكر البغدادي آراء العلماء عند التعارض مع قلة عدد المجرحين ، فقال : " إن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى ، وقالت طائفة : بل الحكم للعدالة ، وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه من أن الجارحين يصدقون المعدلين في العلم بالظاهر ويقولون عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره " ١٠ .

1 - الإحكام - الأمدي - ج 2 ص 99.

2 - الرفع والتكميل - اللكنوي - ج 1 ص 120 .

3 - الكفاية في علم الرواية - البغدادي - ج 1 ص 1.

ومن جانب آخر فإن التعارض يتوهم عند المفسرين بين الآيتين ، وكذلك فإنه قد يقع بين الآية والحديث ومنه : " ﴿ وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المائدة 67] وقد صح أنه شج يوم أحد [□] ، وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن هذا كان قبل نزول هذه الآية ، لأن غزوة أحد كانت سنة ثلاث من الهجرة وسورة المائدة من أواخر ما نزل بالمدينة .

والثاني : بتقدير تسليم الأخير فالمراد العصمة من القتل ، وفيه تنبيه على أنه يجب عليه أن يحتمل كل ما دون النفس من أنواع البلاء فما أشد تكليف الأنبياء " ⁹ .

وتوسع المفسرون في محل تعارض الآيات فاعتبروا تعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين والآية والحديث الذي يجب إزالته بالطرق التي حددها المحققون من العلماء فقالوا : " وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين نحو : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ [المائدة 6] بالنصب والجر . ولهذا جمع بينهما بحمل النصب على الغسل والجر على مسح الخف) " : .

وكما يقع التعارض بين الآيتين والقراءتين عند المفسرين فقد يقع بين التفسير بالرأي والتفسير بالأثر ، وقد بين المحققون من العلماء ماهيته ، وضوابط الترجيح

1 - ذكره البخاري قال : " باب : (ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون) ، قال حميد وثابت : عن أنس : شج النبي ﷺ يوم أحد ، فقال : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم ، فنزلت : (ليس لك من الأمر شيء) - ج 4 ص 1493 - ووصله مسلم من طريق : " عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس : " أن رسول الله ﷺ كسرت ربايعيته يوم أحد ، وشج في رأسه ، فجعل يسלט الدم عنه ، ويقول : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم وكسروا ربايعيته ! وهو يدعوهم إلى الله ، فأنزل الله عز وجل " ليس لك من الأمر شيء " - حديث رقم 1791 ج 2 ص 1417 - وأخرجه أحمد - حديث رقم : 12854 - ج 3 ص 178 .

2 - البرهان - الزركشي - ج 2 ص 66 .

3 - المصدر السابق - ج 2 ص 81 .

بين المتعارضين وأخرجوا التفسير بالرأي المذموم من محل النزاع فقالوا : " ينبغي أن يعلم أن التفسير بالرأي المذموم ليس مراداً هنا ؛ لأنه ساقط من أول الأمر فلا يقوى على معارضة المأثور " □ ، وبعد تحديد موضع التعارض المراد فإن : " التعارض بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي الحمود معناه التنافي بينهما ، بأن يدل أحدهما على إثبات والآخر على نفي ، كأن كلاً من المتنافيين وقف في عرض الطريق فمنع الآخر من السير فيه ، وأما إذا لم يكن هناك تناف فلا تعارض وإن تغيرا " ٩ .

• المبحث الثالث : أهم طرق الترجيح وأبرز شواهدا .

هناك طرق متعددة للترجيح بين الأدلة الشرعية المتعارضة ، وقد ذكر علماء الأصول هذه الطرق وبينها كذلك علماء مصطلح الحديث ؛ وتهدف هذه الطرق إلى صيانة الأدلة من الأحكام المتعجلة ، ووضع منهج للمجتهد يهتدي به عند حدوث التعارض ، فيجب على المجتهد أن يلجأ إليها عند تعين التعارض وثبوته بشروطه المعهودة ، وقد ذكر العلماء أنه : " إذا تعارض دليلان فالعمل بهما ولو من وجه أولى من إسقاط أحدهما بالكلية ، لأن الأصل في كل واحد منهما هو الإعمال " ، وهذا ما عناه ابن قدامة عندما قال : " واعلم أن التعارض هو التناقض ولا يجوز ذلك في خبرين ، لأن خبر الله تعالى ورسوله ﷺ لا يكون كذباً ؛ فإن وجد ذلك في

1 - مناهل العرفان - الزرقاني - ج2 ص 46 .

2 - المصدر السابق - ج2 ص 47/46 .

3 - التمهيد - الأسنوي - ج: 1 ص: 506 .

حكمين ؛ فإما أن يكون أحدهما كذباً من الراوي ، أو يمكن الجمع بينهما بالتنزيل على حالين أو في زمانين ، أو يكون أحدهما منسوخاً ، فإن لم يمكن الجمع ولا معرفة النسخ رجحنا فأخذنا الأقوى في أنفسنا " □ .

وقد حددّ المفسرون طرق الترجيح بين التفسير بالأثر والتفسير بالرأي المستند إلى دليل قطعي أو ظني عند تعارضهما فقالوا : " إن التفسير بالمأثور الثابت بالنص القطعي لا يمكن أن يعارض بالتفسير بالرأي ، لأن الرأي إما ظني وإما قطعي أي مستند إلى دليل قطعي من عقل أو نقل ، فإن كان قطعياً فلا تعارض بين قطعيين بل يؤول المأثور ليرجع إلى الرأي المستند إلى القطعي إن أمكن تأويله جمعاً بين الدليلين ، وإن لم يمكن تأويله حمل اللفظ الكريم على ما يقتضيه الرأي والاجتهاد تقدماً للأرجح على المرجوح ، أما إذا كان الرأي ظنياً بأن خلا من الدليل القاطع واستند إلى الأمارات والقرائن الظاهرة فقط ، فإن المأثور القطعي يقدم على الرأي الظني ضرورة أن اليقين أقوى من الظن هذا كله فيما إذا كان المأثور قطعياً ، أما إذا كان المأثور غير قطعي في دلالة لكونه ليس نصاً أو في متنه لكونه خبر آحاد ثم عارضه التفسير بالرأي ، فلا يخلو الحال إما أن يكون ما حصل فيه التعارض مما لا مجال للرأي فيه ؛ وحينئذ فالمعول عليه المأثور فقط ولا يقبل الرأي ، وإن كان للرأي فيه مجال فإن أمكن الجمع فيها ونعمت ، وإن لم يكن قدم المأثور عن النبي أو عن الصحابة لأنهم شاهدوا الوحي وبعيد عليهم أن يتكلموا في القرآن بمجرد الهوى

والشهوة ، أما المأثور عن التابعين فإذا كان منقولاً عن أهل الكتاب قدم التفسير بالرأي عليه ، وأما إذا لم ينقل عنهم رجعنا به إلى السمع فما أيده السمع حمل النظم الكريم عليه ، فإن لم يترجح أحدهما بسمع ولا بغيره من المرجحات فإننا لا نقطع بأن أحدهما هو المراد بل نزل اللفظ الكريم منزلة المجمل قبل تفصيله والمشتبه أو المبهم قبل بيانه " □ .

وقال الزرقاني : " إن النصين المتعارضين إما أن يتفقا في أنهما قطعيان أو ظنيان ، وإما أن يختلفا فيكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً ، أما المختلفان فلا نسخ بينهما ، لأن القطعي أقوى من الظني فيؤخذ به وما كان اليقين ليترك بالظن ، وأما المتفقان فإن علم تأخر أحدهما بطريق من تلك الطرق الثلاث المعتمدة فهو الناسخ والآخر المنسوخ ، وإن لم يدل عليه واحد منها وجب التوقف ، وقيل يتخير الناظر بين العمل بهما ، هذا كله إذا لم يمكن الجمع بين النصين بوجه من وجوه التخصيص والتأويل ، وإلا وجب الجمع لأن إعمال الدليلين أولى من إعمال دليل وإهدار آخر ، ولأن الأصل في الأحكام بقاءها وعدم نسخها ، فلا ينبغي أن يترك استصحاب هذا الأصل إلا بدليل بين " ٩ .

وبناءً على ذلك فقد عدّد الرزكشي طرق الترجيح فقال : "

الأول : تقديم المكى على المدني .

1 - مناهل العرفان - الزرقاني - ج 2 ص 48/47 .

2 - المصدر السابق - ج 2 ص 152/151 .

الثاني : أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة والآخر على غالب أحوال أهل المدينة فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة .

الثالث : أن يكون أحد الظاهرين مستقلاً بحكمه والآخر مقتضياً لفظاً يزداد عليه فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب .

الرابع : أن يكون كل واحد من العمومين محمولاً على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر .

الخامس : أن يكون تخصيص أحد الاستعمالين على لفظ تعلق بمعناه والآخر باسمه .

السادس : ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهراً " □ .

وقد اختلف الأصوليون فيما يجوز فعله للمجتهد إذا تعذر الجمع بين الدليلين المتعارضين وتعين الترجيح ، ومن ذكر ذلك الأسنوي حين قال : " وعلى هذا فقليل يتخير المجتهد بينهما ، وجزم به الإمام فخر الدين والبيضاوي في الكلام على تعارض النصين ، وقيل يتساقطان ويرجع المجتهد إلى البراءة الأصلية " ٩ .

وساق الجويني الأدلة ونصب البراهين على صحة ما ذهب إليه من تعين الترجيح فقال : " والدليل القاطع في الترجيح إطباق الأولين ومن تبعهم على ترجيح مسلك في الاجتهاد على مسلك ، هذا ما درج عليه الأولون قبل اختلاف الآراء ، وكانوا رضي الله عنهم إذا جلسوا يشترطون تعلق معظم كلامهم في وجوه الرأي بالترجيح ، وما كانوا يشتغلون بالاعتراضات والقوادح وتوجيه النقوض ، وهذا أثبت بتواتر

1 - البرهان - الزركشي - ج2 ص 50/49/48 .

2 - التمهيد - الأسنوي - ج: 1 ص: 43.

النقل في الأخبار والظواهر وجميع مسالك الأحكام ، فوضح أن الترجيح مقطوع به " □ ، ثم رد رأي القاضي رحمه الله تعالى ، وأبطله برأي مالك وجهاهير السلف ، فقال : " فإن من العلماء من يرى ترجيح البيئنة على البيئنة ، وهو مالك رضي الله عنه وطوائف من علماء السلف " ٩ ، وعلى ذلك فإنه : " إذا ثبت أصل الترجيح فلا سبيل إلى استعماله في مسالك القطع " . □

وسلك علماء مصطلح الحديث مسلك الأصوليين في الرد على الممتنعين من القول بالترجيح ، فقال السيوطي : " منع بعضهم الترجيح في الأدلة قياساً على البيئات ، وقال : إذا تعارضاً لزم التخيير أو الوقف ، وأجيب بأن مالكا يرى ترجيح البيئنة على البيئنة ، ومن لم يرد ذلك يقول : البيئنة مستندة إلى توقيفات تعبدية ولهذا لا تقبل إلا بلفظ الشهادة " ٩ ، وقال ابن حجر : " فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب : الجمع إن أمكن ، فاعتبار الناسخ والمنسوخ ، فالترجيح إن تعين ، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين " □ ، ويتبين من كلام الأصوليين والمحدثين أن تعارض صور الأدلة هو مظنة الترجيحات كما قال الجويني : " مظنة الترجيحات تعارض صور الأدلة ، وهي في غرضنا ألفاظ منقولة ومعان مستنبطة ، فأما الألفاظ فتتقسم إلى النصوص التي لا تقبل التأويل وإلى الظواهر " □ .

1 - البرهان - الجويني - ج: 2 ص: 734.

2 - المصدر السابق ج: 2 ص: 742 .

3 - المصدر السابق ج: 2 ص: 742 .

4 - تدريب الراوي - السيوطي - ج: 2 ص: 202.

5 - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - ابن حجر - ص 57 .

6 - البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 2 ص: 752.

وللخطيب البغدادي كلام قيم في ترجيح الأخبار ، وما يتعلق بالقطعي منها والظني ، قال : " ما أوجب العلم من الأخبار لا يصح دخول التقوية وال ترجيح فيه ، لان المعلومين إذا تعارضا استحال تقوية أحدهما على الآخر ، إذ العلوم كلها تتعلق بسائر المعلومات على طريقة واحدة لا يصح التزايد والاختلاف فيها ، وأما ما لا يوجب من الإخبار دخول التقوية وال ترجيح فيها إذا لم يمكن الجمع بينها في الاستعمال لتعارضها في الظاهر ، وإنما يصبح دخول الترجيح فيها لأنها تقتضي غلبة الظن دون العمل والقطع ، ومعلوم أن الظن يقوي بعضه على بعض عند كثرة الأحوال والأمور المقوية لغلبته ، فصح بذلك تقوية أحد الخبرين على الآخر بوجه من الوجوه ، فتارة بكثرة الرواة ، وتارة بعدالتهن ، وشدة ضبطهن ، وتارة بما يعضد أحد الخبرين من الترجيحات " □ .

ثم بين وجوب العمل بالراجع على كل حال فقال : " وكل خبر واحد دل العقل ، أو نص الكتاب ، أو الثابت من الأخبار ، أو الإجماع ، أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته وجد خبر آخر يعارضه ؛ فإنه يجب اطراح ذلك المعارض والعمل بالثابت الصحيح اللازم ؛ لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال " ٩ ، وكذلك قال ابن حجر عن التعارض بين الحديثين : " فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه (وإلا) فلا " ، وقال الأنصاري : " (واعملن) بعد النظر في

1 - الكفاية في علم الرواية - البغدادي - ج: 1 ص: 433 / 434.

2 - المصدر السابق - ج: 1 ص: 434.

3 - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - ابن حجر - ص 57 .

المرجحات (بالأشبه) أي بالأرجح منها فإن لم تجد مرجحاً فتوقف عن العمل بشيء منهما حتى يظهر الأرجح " .¹

ونخلص مما تقدم إلى أن العمل بالدليل الراجح واجب في حق المجتهد والمقلد ، وهناك عدد من الأدلة النقلية والعقلية التي تثبت ذلك ، قال الأمدي : " العمل بالدليل الراجح واجب ، ويدل عليه ما نقل وعلم من إجماع الصحابة والسلف في الوقائع المختلفة على وجوب تقديم الراجح من الظنين ، وذلك كتقديمهم خبر عائشة رضي الله عنها : (في التقاء الختانين) على خبر أبي هريرة في قوله : (إنما الماء من الماء) ... 2 ، وكانوا لا يعدلون إلى الآراء والأقيسة إلا بعد البحث عن النصوص واليأس منها... ، ولأنه إذا كان أحد الدليلين راجحاً فالعقلاء يوجبون بعقولهم العمل بالراجح ، والأصل تنزيل التصرفات الشرعية منزلة التصرفات العرفية " .²

1 - فتح الباقي على ألفية العراقي - الأنصاري - ج2 ص 305 .
2 - تقديم الصحابة رضي الله عنهم خبر وجوب الغسل من التقاء الختانين بدون الإنزال على خبر من روى خلاف ذلك رواه مسلم من حديث : " أبي موسى قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار فقال الأنصاريون : لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء ، وقال المهاجرون : بل إذا خالط فقد وجب الغسل ، قال : قال أبو موسى : فأنا أشفيكم من ذلك ، فقمتم فاستأذنت على عائشة فأذن لي ، فقلت لها : يا أمه ، أو يا أم المؤمنين إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أستحييك ، فقالت : لا تستحيي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك ، فإنما أنا أمك ، قلت : فما يوجب الغسل ، قالت : على الخير سقطت ، قال رسول الله ﷺ : إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل " حديث رقم 349 ج 1 ص 271
3 - الإحكام - الأمدي - ج: 4 ص: 246.

ولا بد من بيان أن الترجيح في القطعيات غير متصور ، وإنما يتصور في الظنيات ، قال الآمدي : " ما فيه الترجيح هي الطرق الموصلة إلى المطلوبات ، وهي تنقسم إلى قطعي وظني ، أما القطعي فلا ترجيح فيه لأن الترجيح لا بد وأن يكون موجباً لتقوية أحد الطريقتين المتعارضتين على الآخر ، والمعلوم المقطوع به غير قابل للزيادة والنقصان ، فلا يطلب فيه الترجيح ، ولأن الترجيح إنما يكون بين متعارضين ، وذلك غير متصور في القطعي ، لأنه إما أن يعارضه قطعي أو ظني ، الأول محال لأنه يلزم منه إما العمل بهما وهو جمع بين النقيضين في الإثبات ، أو امتناع العمل بهما وهو جمع بين النقيضين في النفي ، أو العمل بأحدهما دون الآخر ولا أولوية مع التساوي ، والثاني أيضاً محال لامتناع ترجح الظني على القاطع ، وامتناع طلب الترجيح في القاطع ، كيف وإن الدليل القاطع لا يكون في مقابلته دليل صحيح ، فلم يبق سوى الطرق الظنية " □ .

وعضد ابن قدامة ذلك بقوله : " ولا يتصور التعارض في القواطع إلا أن يكون أحدهما منسوخاً ، ولا يتصور أن يتعارض علم وظن ؛ لأن ما علم كيف يظن خلافه ، وظن خلافه شك فكيف يشك فيما يعلم ، ثم ينظر في أخبار الأحاد فإن عارض خبر خاص عموم كتاب أو سنة متواترة فقد ذكرنا ما يجب تقديمه منها ثم ينظر بعد ذلك في قياس النصوص فإن تعارض قياسان أو خبران أو عمومان طلب الترجيح " ٩ .

1 - المصدر السابق - ج: 4 ص: 248 / 249.

2 - روضة الناظر - ابن قدامة - ج: 1 ص: 387.

وأما الوقف فقد ذكر الجويني موطنه ، ثم بين رأيه المخالف لما ذهبوا إليه ، فقال : " إذا تعارض خبران ولم يترجح أحدهما على الثاني ولم يتطرق إلى واحد منهما نسخ فيما يعلم أو يظن ، وعريت الواقعة عن دلالة أخرى ، فحكمهما عند الأصوليين الوقف عن الحكم فيها ، وإلحاق الصورة بالوقائع كلها قبل ورود الشرائع ، وهذا حكم الأصول ؛ ولكن ما أراه أن الشريعة إذا كانت متعلقة بالمفتين ولم يشغر عنهم الزمان فلا يقع مثل هذه الواقعة " ¹ ، وقال ابن حجر : " والتعبير التوقف أولى من التعبير بالتساقط ؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة ، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه " ² .

قال إمام الحرمين عن تعارض النصين اللذين نقلا عن طريق الأحاد : " إذا تعارض خبران نصان ، نقلهما الأحاد ، واستوى الرواة في الصفات المرعية في حصول الثقة ، ولكن كان أحدهما أكثر رواة فالذي ذهب إليه الأكثرون الترجيح بكثرة العدد ، وهو مذهب الفقهاء " ³ ، ثم نقل رأي المعتزلة المخالف فقال : " وذهب بعض المعتزلة إلى منع الترجيح بكثرة العدد ، واحتجوا في ذلك بالشهادة ، فإنه لا ترجح بينة على بينة بكثرة العدد وهذا الذي ذكره مما اختلف الفقهاء فيه " ⁴ ، ثم ذكر رأي معظم أصحاب مالك ، وبين أن المسألة على الجملة مظنونة ، ثم ختم الكلام برأيه فقال : " والوجه في هذا عندنا أن المجتهدين إذا لم يجدوا متمسكاً

1 البرهان في أصول الفقه - الجويني - ج: 2 ص: 768.

2 - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - ابن حجر - ص 57 .

3 - المصدر السابق ج: 2 ص: 754 .

4 - المصدر السابق ج: 2 ص: 755 .

إلا الخبر ، وتعارض في الواقعة خبران ، واستوى الرواة في العدالة والثقة ، وانفرد بنقل أحدهما واحد ، وروى الآخر جمع ، فيجب العمل بالخبر الذي رواه الجمع ، وهذا مقطوع به " □ .

وهناك صورة أخرى تظهر اختلاف العلماء في الأخذ بالثقة أم العدد عند الترجيح ؟ ، وذلك : " أنه إذا روى أحد الخبرين ثقة ، وروى الآخر جمع لا يبلغ أحدهم مبلغ راوي الخبر الآخر في الثقة والعدالة ، فاجتمع مزية الثقة وقوة العدد ، فمن أهل الحديث من يقدم مزية العدد ، ومنهم من يقدم مزية الثقة ، والمسألة لا تبلغ مبلغ القطع ، والغالب على الظن التعلق بمزية الثقة إذا ظهرت ، فإن الغالب على الظن أن الصديق رضي الله عنه لو روى خبراً وروى جمع على خلافه خبراً لكان الصحابة يؤثرون رواية الصديق " ، ثم ذكر الجويني صوراً أخرى للتعارض ، مثل : معارضة الخبر المنقول عن طريق الأحاد لأقضية أئمة الصحابة ، ومثل : تعارض خبرين واعتضاد أحدهما بقياس الأصول وكونه أقرب إلى القواعد الممهدة ، ومثل : تعارض خبرين وموافقة أحدهما حكم كتاب الله تعالى ، ومثل : تعارض الظاهرين مع تطرق التأويل إلى كل واحد منهما ، وذكر الأمثلة لهذه الصور ، ثم ختم كلامه ببيان حكم التعارض بين ظاهرين أحدهما من الكتاب والآخر من السنة ، فقال " أما إذا تعارض ظاهران أحدهما من الكتاب والآخر من السنة ؛ فقد

اختلف أرباب الأصول ، فقال بعضهم : يقدم كتاب الله تعالى ، وقال آخرون : تقدم السنة ، وقال آخرون : هما متعارضان " □ .

ويتبين مما تقدم أن هناك صوراً كثيرة للتعارض بين المنقول والمعقول ، تشمل عدداً من أبواب الشريعة الإسلامية ، وتناولها عدد مختلف من أصحاب الفنون ، ولكننا سنقتصر في هذا البحث على التعارض بين الأخبار ، وطرق الترجيح المتعلقة به ، لأنه محل نظر الأصولي والمحدث ، فهو الذي يبرز العناية المشتركة من كليهما .

وهناك مناهج متعددة في تقسيم طرق الترجيح بين الأدلة المتعارضة عند الأصوليين والمحدثين ، ولهم طرق في تصنيفها وتبويبها ، وقد أوصل العراقي أوجه الترجيح إلى أكثر من مائة وجه ، وعددها بعد أن ذكر أن الحازمي اقتصر على خمسين وجهاً في كتابه : (الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار) ، ومنها ما يعود إلى الراوي ، ومنها ما يعود إلى السند ، ومنها ما يرجع إلى المتن ، ومنها ما يتعلق بدرجة الحديث ومصدره ^٩ ، ومن المحدثين من ذكر هذه الوجوه مختصرة ^{١٠} ، قال الأنصاري : " وقد خالف بعض الأصوليين الحازمي في بعض ما ذكره من وجوه الترجيحات فرجح مقابله أو نفى الترجيح " ^{١١} .

1 - البرهان في أصول الفقه - الجويني ج: 2 ص: 760 - 766 - 769 - 770 .

2 - التقييد والإيضاح - العراقي - ج1 ص 286 وما بعدها .

3 - انظر : التبصرة والتذكرة - الأنصاري - ج2 ص 303 / 304 / 305 .

4 - التبصرة والتذكرة - الأنصاري - ج2 ص 305 .

ومن أبرز المناهج في تصنيف المرححات منهج السيوطي في (تدريب الراوي) ،
ومنهج ابن قدامة في (روضة الناظر) ، وقد تم تقسيم المختلف ابتداءً إلى ما يمكن
الجمع بينهما بوجه صحيح وما لا يمكن الجمع بينهما .
قال السيوطي عن الأول : " أحدهما : يمكن الجمع بينهما بوجه صحيح فيتعين ،
ولا يصار إلى التعارض ولا النسخ ، ويجب العمل بهما .
ومن أمثلة ذلك :

في أحاديث الأحكام حديث : " إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث " ^٨ ،
وحديث : " خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه " ^٩ ،
فإن الأول ظاهره طهارة القلتين تغير أم لا ، والثاني ظاهره طهارة غير المتغير سواء
كان قلتين أم أقل ، فنخص عموم كل منهما بالآخر . :

1 - أخرجه الترمذي - حديث رقم 67 ج 1 ص 97 - وأخرجه أبوداود حديث رقم : 63 -
ج 1 ص 17 - وأخرجه النسائي - حديث رقم : 52 - ج 1 ص 46 - وأخرجه ابن ماجة بلفظ
" لم ينجسه شيء - حديث رقم : 517 ج 1 ص 172 - وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه -
حديث رقم : 92 ج 1 ص 49 - وأخرجه ابن حبان بلفظ " لم ينجسه شيء " حديث رقم
1249 ج 4 ص 57 - وأخرجه الحاكم بلفظه في المستدرک - حديث رقم : 461 - ج 1 ص
226 - وقال الحاكم : " وقد صح " -

2 - أخرجه الدراقطني في سننه من طريق : " عن راشد بن سعد قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه ريحه أو طعمه " - ج 1 ص 29 -
قال الدراقطني : " مرسل ووقفه أبو أسامة على راشد "

3 - قال ابن قتيبة : " ونحن نقول إنه ليس بخلاف للأول وإنما قال رسول الله ﷺ الماء لا
ينجسه شيء على الأغلب والأكثر ؛ لأن الأغلب على الأبار والغدران أن يكثر ماؤها
فأخرج الكلام مخرج الخصوص " - انظر : تأويل مختلف الحديث - ابن قتيبة - ص 228 .

وفي غيرها حديث : " لا يورد ممرض على مصح " □ ، و " فر من المجذوم فرارك من الأسد " ^١ مع حديث : لا عدوى " ، وكلها صحيحة ، وقد سلك الناس في الجمع مسالك :

أحدها : أن هذه الأمراض لا تعدي بطبيعتها ، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه ، وقد يتخلف ذلك عن سببه ، كما في غيره من الأسباب ، وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصلاح .

الثاني : أن نفي العدوى باق على عمومته ، والأمر بالفرار من باب سد الذرائع : لئلا يتفق للذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ؛ ابتداء لا بالعدوى المنفية ، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته ، فيعتقد صحة العدوى ، فيقع في الحرج ، فأمر بتجنبه حسماً للمادة ، وهذا المسلك هو الذي اختاره شيخ الإسلام .

الثالث : أن إثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى ، فيكون معنى قوله : " لا عدوى " أي : إلا من الجذام ونحوه ، فكأنه قال : لا يعدي شيء شيئاً إلا فيما تقدم تبيني له أنه يعدي ، قاله القاضي أبو بكر الباقلاني .

الرابع : أن الأمر بالفرار رعاية لخاطر المجذوم ، لأنه إذا رأى الصحيح تعظم مصيبتة وتزداد حسرته ، ويؤيده حديث : " لا تديموا النظر إلى المجذومين " ، فإنه محمول

1 - أخرجه مسلم حديث رقم : 2219 - ج 4 ص 1742 .

2 - أخرجه البخاري - حديث رقم 5380 - ج 3 ص 2158 .

3 - أخرجه ابن ماجه - حديث رقم : 3543 - ج 2 ص 1172 - قال ابن حجر : " أخرجه ابن ماجه ، وسنده ضعيف " - انظر : فتح الباري - ابن حجر - ج 10 ص 195 .

على هذا المعنى وفيه مسالك آخر " □ ، قال ابن قتيبة : " ونحن نقول : إنه ليس في هذا اختلاف ولكل معنى منها وقت وموضع ، فإذا وضع بموضعه زال الاختلاف " ٩ ، وقال الأنصاري عن هذه الصورة : " متن الحديث الصالح للاحتجاج (إن نافاه) ظاهراً (متن آخر) مثله (وأمكن الجمع) بينهما بما يدفع المنافاة (فلا تنافر) أي منافاة بينهما بل يصار إليه ويعمل بهما فهو أولى من إهمال أحدهما " .:

ثم ذكر القسم الثاني ، وبيّن منهجه في تصنيف المرححات ، وتقسيم أنواعها فقال : " القسم (الثاني : لا يمكن) الجمع بينهما (بوجه ، فإن علمنا أحدهما ناسخاً) بطريقة مما سبق (قدمناه وإلا عملنا بالراجع) منهما ، (كالتزجيح بصفات الرواة) أي كون رواية أحدهما أتقن وأحفظ ونحو ذلك مما سيذكر ، (وكثرتهم) في أحد الحديثين (في خمسين وجهاً) من المرححات ذكرها الحازمي في كتابه : (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ) ، ووصلها غيره إلى أكثر من مائة كما استوفى ذلك العراقي في نكته " ٤ .

وقد رأيتها منقسمة إلى سبعة أقسام :

الأول : التزجيح بحال الراوي ، وذلك بوجوه : أحدها كثرة الرواة ، كما ذكر المصنف ؛ لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر أبعد من احتمال على الأقل ، ثانيها : قلة

- 1 - تدريب الراوي - السيوطي - ج 2 ص 197/198 - وانظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر - ابن حجر - ص 55 - وانظر : فتح المغيبي شرح ألفية الحديث للعراقي - السيوطي - ج 3 ص 82/83 .
- 2 - تأويل مختلف الحديث - ابن قتيبة - ص 69 .
- 3 - فتح الباقي شرح ألفية العراقي - الأنصاري - ج 2 ص 302 .
- 4 - انظر : التقييد والإيضاح - العراقي - ج: 1 ص: 286 .

الوسائط أي علو الإسناد حيث الرجال ثقات ؛ لأن احتمال الكذب والوهم فيه أقل ، ثالثها : فقه الراوي ؛ سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو اللفظ ؛ لأن الفقيه إذا سمع ما يمتنع حمله على ظاهره بحث عنه حتى يطلع على ما يزول به الإشكال بخلاف العامي ، رابعها : علمه بالنحو لأن العالم به يتمكن من التحفظ عن مواقع الزلل ما لا يتمكن منه غيره ، خامسها : علمه باللغة ، سادسها : حفظه بخلاف من يعتمد على كتابه ، سابعها : أفضليته في أحد الثلاثة بأن يكونا فقيهين أو نحويين أو حافظين وأحدهما في ذلك أفضل من الآخر ، ثامنها : زيادة ضبطه أي اعتناؤه بالحديث واهتمامه به ، تاسعها : شهرته ؛ لأن الشهرة تمنع الشخص من الكذب كما تمنعه من ذلك التقوى ، عاشرها إلى العشرين : كونه ورعاً ، أو حسن الاعتقاد ، أي غير مبتدع ، أو جليساً لأهل الحديث أو غيرهم من العلماء ، أو أكثر مجالسة لهم ، أو ذكراً ، أو حرّاً ، أو مشهور النسب ، أو لا لبس في اسمه بحيث يشاركه فيه ضعيف ، وصعب التمييز بينهما ، أو له اسم واحد ، ولذلك أكثر ولم يختلط ، أو له كتاب يرجع إليه ، حادي عشرها : أن تثبت عدالته بالإخبار بخلاف من تثبت بالتركية أو العمل بروايته أو الرواية عنه إن قلنا بهما ، ثاني عشرها إلى سابع عشرها : أن يعمل بخبره من زكاه ومعارضه لم يعمل به من زكاه ، أو يتفق على عدالته ، أو يذكر سبب تعديله ، أو يكثر مزكوه ، أو يكونوا علماء ، أو كثيري الفحص عن أحوال الناس ، ثامن عشرها : أن يكون صاحب القصة كتقديم خبر أم سلمة زوج النبي ﷺ في

الصوم لمن أصبح جنباً على خبر الفضل بن العباس في منعه لأنها أعلم منه ^[١]، تاسع عشرها: أن يباشر ما رواه، الثلاثون: تأخر إسلامه وقيل عكسه لقوة أصالة المتقدم ومعرفته، وقيل إن تأخر موته إلى إسلام المتأخر لم يرجح بالتأخير لاحتمال تأخر روايته عنه، وإن تقدم أو علم أن أكثر رواياته متقدمة على رواية المتأخر رجح، الحادي والثلاثون إلى الأربعين: كونه أحسن سياقاً واستقصاءً لحديثه، أو أقرب مكاناً، أو أكثر ملازمة لشيخه، أو سمع من مشايخ بلده، أو مشافهاً مشاهداً لشيخه حال الأخذ أو لا يميز الرواية بالمعنى، أو الصحابي من أكابرهم، أو علي رضي الله تعالى عنه وهو في الأقضية، أو معاذ وهو في الحلال والحرام، أو زيد وهو في الفرائض، أو الإسناد حجازي، أو رواه من بلد لا يرضون التدليس.

القسم الثاني: الترجيح بالتحمل وذلك بوجوه أحدها: الوقت: فيرجح منهم من لم يتحمل بحديث إلا بعد البلوغ على من كان بعض تحمله قبله أو بعضه بعده؛ لاحتمال أن يكون هذا مما قبله، والمتحمل بعده أقوى لتأهله للضبط، ثانيها وثالثها: أن يتحمل بمحدثنا والآخر عرضاً، أو عرضاً والآخر كتابة، أو مناولة أو وجادة.

القسم الثالث: الترجيح بكيفية الرواية وذلك بوجوه: أحدها: تقديم المحكي بلفظه على والمشكوك فيه على ما عرف أنه مروى بالمعنى، ثانيها: ما ذكر فيه سبب وروده على ما لم يذكر فيه لدلالته على اهتمام الراوي به حيث عرف سببه، ثالثها: أن لا ينكره راويه ولا يتردد فيه، رابعها إلى عاشرها أن تكون ألفاظه دالة على

1 - أخرجه البخاري - حديث رقم 1825 - ج2 ص679.

الاتصال كحدثنا وسمعت أو اتفق على رفعه أو وصله أو لم يختلف في إسناده أو لم يضطرب لفظه أو روي بالإسناد وعزى ذلك لكتاب معروف ؛ أو عزيز والآخر مشهور .

القسم الرابع : الترجيح بوقت الورد وذلك بوجوه أحدها وثانيها : بتقديم المدني على المكي والدال على علو شأن المصطفى عليه الصلاة والسلام على الدال على الضعف كبدأ الإسلام غريباً ، ثم شهرته : فيكون الدال على العلو متأخراً ، ثالثها : ترجيح المتضمن للتخفيف ، لدلالته على التأخر ، لأنه ﷺ كان يغلظ في أول أمره زجراً عن عادات الجاهلية ، ثم مال للتخفيف ، كذلك قال صاحب الحاصل والمنهاج ، ورجح الأمدي وابن الحاجب وغيرهما عكسه ، وهو تقديم المتضمن للتغليظ وهو الحق ، لأنه ﷺ جاء أولاً بالإسلام فقط ، ثم شرعت العبادات شيئاً فشيئاً ، رابعها : ترجيح ما تحمل بعد الإسلام على ما تحمل قبله ، أو شك ، لأنه أظهر تأخراً ، خامسها وسادسها : ترجيح غير المؤرخ على المؤرخ بتاريخ متقدم ، وترجيح المؤرخ بمقارب بوفاته ﷺ على غير المؤرخ ، قال الرازي : " والترجيح بهذه الستة أي إفادتها للرجحان غير قوية .

القسم الخامس : الترجيح بلفظ الخبر ، وذلك بوجوه أحدها إلى الخامس والثلاثين : ترجيح الخاص على العام ، والعام الذي لم يخص على المخصص ، لضعف دلالاته بعد التخصيص على باقي أفراد ، والمطلق على ما ورد على سبب ، والحقيقة على المجاز ، والمجاز المشبه للحقيقة على غيره ، والشرعية على غيرها ، والعرفية على

اللغوية ، والمستغنى على الإضمار ، وما يقل فيه اللبس ، وما اتفق على وضعه لمسماه ، والمومي للعلة ، والمنطوق ، ومفهوم الموافقة على المخالفة ، والمنصوص على حكمه مع تشبيهه بمحل آخر والمستفاد عمومه من الشرط والجزاء على النكرة المنفية ، أو من الجمع المعرف على من وما ، أو من الكل ، وذلك من الجنس المعرف . وما خطابه تكليفي على الوضعي . وما حكمه معقول المعنى ، وما قدم فيه ذكر العلة أو دل الاشتقاق على حكمه ، والمقارن للتهديد ، وما تهديده أشد ، والمؤكد بالتكرار والفصيح ، وما بلغه قریش ، وما دل على المعنى المراد بوجهين فأكثر ، وبغير واسطة ، وما ذكر معه معارضة : " ككنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " □ . والنص والقول ، وقول قارنه العمل ، أو تفسير الراوي ، وما قرن حكمه بصفة على ما قرن باسم ، وما فيه زيادة .

القسم السادس : الترجيح بالحكم وذلك بوجوه : أحدها : تقديم الناقل على البراءة الأصلية على المقرر لها ، وقيل عكسه ، ثانيها : تقديم الدال على التحريم على الدال على الإباحة والوجوب ، ثالثها : تقديم الأحوط ، رابعها : تقديم الدال على نفي الحد .

القسم السابع : الترجيح بأمر خارجي كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن ، أو سنة أخرى ، أو ما قبل الشرع أو القياس أو عمل الأمة ، أو الخلفاء الراشدين ، أو معه مرسل آخر ، أو منقطع ، أو لم يشعر بنوع قدح في الصحابة ، أو له نظير متفق على حكمه

1 - أخرجه مسلم - حديث رقم 977 - ج 2 ص 572 -

أو اتفق على إخراجهم الشيخان ، فهذه أكثر من مائة مرجح ، وثم مرجحات آخر لا تنحصر ومثارها غلبة الظن " □ .

وأما الأصوليون فقد تعددت مناهجهم في تقسيم ترجيحات الأخبار كما تعددت في تقسيم ترجيح الأقيسة وطرق العلة ، فمنهم من حصرها في الإسناد والمتن^٩ ، ومنهم من أوصلها إلى سبعة وجوه : حال الراوي ، ووقت الرواية ، وكيفية الرواية ، ووقت وروده ، واللفظ ، والحكم ، وعمل أكثر السلف^{١٠} ، ومنهم من قال : " ترجيح الخبر إما أن يكون بكيفية إسناده أو بوقت وروده أو بلفظه أو بحكمه أو بأمر خارج عن ذلك " □ ، وبناءً على ذلك فقد أوصلها الأرموي إلى ستة وستين مرجحاً ثم قال : " الترجيح بالكمية قد يعارض الترجيح بالكيفية ، فعلى المجتهد النظر في ترجيح إحداهما على الأخرى " □ .

ونص ابن قدامة في روضة الناظر على أن المجتهد يأخذ الأقوى في نفسه بعد تعذر الجمع ومعرفة الناسخ ، ثم قسم الترجيح في الأخبار إلى ثلاثة أوجه :

الأول : يتعلق بالسند ، وذلك أمور خمسة : أحدها : كثرة الرواة فإن ما كان رواه أكثر كان أقوى في النفس وأبعد من الغلط أو السهو ، فإن خبر كل واحد يفيد ظناً

1 - تدريب الراوي - السيوطي - ج 2 ص 197 / 202 - وانظر : الكفاية في علم الرواية - البغدادي - ج 1 ص 434 وما بعدها .

2 - انظر : شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - القرافي - ص 425/424/423/422 .

3 - انظر : شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول - الأصفهاني - ج 2 ص 795 وما بعدها .

4 - المحصول - الرازي - ج 5 ص 552 .

5 - انظر : التحصيل من المحصول - الأرموي - ج 2 ص 263 وما بعدها .

على انفراده فإذا انضم أحدهما إلى الآخر كان أقوى وأكد منه لو كان منفرداً ، ولهذا ينتهي إلى التواتر بحيث يصير ضرورياً قاطعاً لا يشك فيه وبهذا قال الشافعي ، وقال بعض الحنفية : لا يرجح به لأنه خبر يتعلق به الحكم فلم يترجح بالكثرة كالشهادة والفتوى ، قلنا : الأصل ما ذكرناه بدليل أمور ثلاثة : أحدها : ما ذكرناه من غلبة الظن وتقديم الراجح متعين ، لأنه أقرب إلى الصحة . ولذلك إذا غلب على الظن كون الفرع أشبه بأحد الأصلين وجب اتباعه ، الثاني : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجحون بكثرة العدد ، ولذلك قوى النبي ﷺ خبر ذي اليمين بموافقة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ¹ ، وأبو بكر قوى خبر المغيرة في ميراث الجدة بموافقة محمد بن مسلمة ² ، وقوى عمر خبر المغيرة أيضاً في دية الجنين بموافقة محمد بن مسلمة ³ ،

1 - أخرجه البخاري من حديث : " أبي هريرة رضي الله عنه قال : صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي ، قال محمد : وأكثر ظني العصر ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها ، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فهابا أن يكلماه ، وخرج سرعان الناس ، فقالوا : أقصرت الصلاة ، ورجل يدعو النبي ﷺ ذو اليمين فقال : أنسيت أم قصرت ، فقال : لم أنس ولم تقصر ، قال : بلى قد نسيت ، فصلى ركعتين ، ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر " حديث رقم 1172 ج 1 ص 413 .

2 - أخرجه الترمذي من حديث : " قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة أم الأم وأم الأب إلى أبي بكر فقالت : إن ابن ابني أو ابن بنتي مات ، وقد أخبرت أن لي في كتاب الله حقاً ، فقال أبو بكر : ما أجد لك في الكتاب من حق وما سمعت رسول الله ﷺ قضى لك بشيء ، وسأسل الناس ، قال : فسأل ، فشهد المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أعطاهما السدس ، قال : ومن سمع ذلك معك ؟ قال : محمد بن مسلمة ، قال : فأعطاها السدس ، ثم جاءت الجدة الأخرى التي تخالفها إلى عمر ، قال سفيان ، وزادني فيه معمر عن الزهري ، ولم أحفظه عن الزهري ، ولكن حفظته من معمر أن عمر قال : أن اجتمعتما فهو لكما وأيتكما انفردت به فهو لها " حديث رقم : 2100 ج 4 ص 419 - ، وأخرجه أبوداود حديث رقم 2894 - ج 3 ص 122 - وأخرجه ابن ماجه حديث 2724 - ج 2 ص 909 - قال أبو عيسى

وقوى خبر أبي موسى في الاستئذان بموافقة أبي سعيد^٩ ، وقوى ابن عمر خبر أبي هريرة فيمن شهد جنازة بموافقة عائشة^{١٠} ، إلى غير ذلك مما يكثر فيكون إجماعاً منهم ، الثالث : أن هذا عادة الناس في حراتهم وتجاراتهم وسلوك الطريق ، فإنهم عند تعارض الأسباب المخوفة يميلون إلى الأقوى ، فأما الشهادة فلم يرجحوا فيها ، وسببها أن باب الشهادة مبني على التعبد ، ولهذا لو شهد بلفظ الإخبار دون الشهادة لم يقبل ، ولا تقبل شهادة مائة امرأة على باقة بقل ، الثاني : أن يكون أحد الراويين معروفاً ، بزيادة التيقظ وقلة الغلط فالثقة بروايته أكثر ، الثالث : أن يكون أروع وأتقى فيكون أشد تحرزاً من الكذب وأبعد من رواية ما يشك فيه ، الرابع : أن يكون راوي

وفي الباب عن بريدة وهذا أحسن وهو أصح من حديث بن عيينة - انظر : سنن الترمذي - الترمذي ت ج 4 ص 420 .

1- أخرجه البخاري من حديث " المسور بن مخرمة قال : استشار عمر بن الخطاب الناس في ملاص المرأة ، فقال المغيرة بن شعبه : شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة ، قال : فقال عمر : انتني بمن يشهد معك ، قال : فشهد له محمد بن مسلمة " حديث رقم 1689 - ج 3 ص 1309 .

2 - أخرجه البخاري من حديث : " أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، فقال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله ﷺ : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع ، فقال : والله لتقيمن عليه بيعة ، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم ، فقامت معه ، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك ، وقال ابن المبارك : أخبرني ابن عيينة حدثني يزيد بن خصيفة عن بسر سمعت أبا سعيد بهذا " حديث رقم : 5891 - ج 5 ص 2305 -

3 - أخرجه مسلم من حديث : " أبي هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تبع جنازة فله قيراط من الأجر ، فقال ابن عمر : أكثر علينا أبو هريرة ، فبعث إلى عائشة فسألها ، فصدقت أبا هريرة ، فقال ابن عمر : لقد فرطنا في قرارات كثيرة " حديث رقم 945 ج 2 ص 653 .

أحدهما صاحب الواقعة فقول ميمونة تزوجني النبي ﷺ ونحن حلالان يقدم على رواية ابن عباس نكحها وهو محرم^١ ، الخامس : أن يكون أحدهما باشر القصة كرواية أبي رافع تزوج النبي ﷺ ميمونة وهي حلال وكنت السفير بينهما مع رواية ابن عباس التي ذكرناها ، فإن المباشر أحق بالمعرفة من الأجنبي ولذلك قدم الصحابة أخبار أزواج النبي ﷺ في صحة صوم من أصبح جنباً وفي وجوب الغسل من التقاء الختانين بدون الإنزال على خبر من روى خلاف ذلك^٩ .

1 - حديث ميمونة أخرجه مسلم عن ميمونة بنت الحارث : " أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس - حديث رقم 1411 - ج 2 ص 1032 - وحديث ابن عباس أخرجه البخاري عن ابن عباس قال : " تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم وبنى بها وهو حلال وماتت بسرف " - حديث رقم : 4011 - ج 2 ص 169 - وحديث أبي رافع أخرجه الترمذي : عن أبي رافع قال : " تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال ، وبنى بها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول فيما بينهما " قال أبو عيسى : هذا حديث حسن حديث رقم 841 - ج 3 ص 200 .

2 - تقديم الصحابة رضي الله عنهم خبر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في صحة صوم من أصبح جنباً على من روى خلاف ذلك أخرجه مسلم من حديث : " أبي بكر قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقص يقول في قصصه : من أدركه الفجر جنباً فلا يصم ، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث (لأبيه) فأنكر ذلك ، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه ، حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ، فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك ، قال : فكلتاها قالت : كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم ، قال : فانطلقنا حتى دخلنا على مروان ، فذكر ذلك له عبد الرحمن ، فقال مروان : عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة ، فرددت عليه ما يقول ، قال : فجئنا أبا هريرة ، وأبو بكر حاضر ذلك كله ، قال : فذكر له عبد الرحمن ، فقال أبو هريرة : أهما قالتاه لك ؟ قال : نعم ، قال : هما أعلم ، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس ، فقال أبو هريرة : سمعت ذلك من الفضل ، ولم أسمع من النبي ﷺ ، قال : فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك ، قلت لعبد الملك : أفلتا : في رمضان ؟ قال كذلك ، كان يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم " حديث رقم 1109 ج 2 ص 779 - وتقديم الصحابة رضي الله عنهم خبر وجوب الغسل من التقاء الختانين بدون الإنزال على خبر من روى خلاف ذلك سبق تخريجه في ص 35 -

الوجه الثاني : الترجيح لأمر يعود إلى المتن بأمور : منها : أن يشهد القرآن أو السنة أو الإجماع بوجوب العمل على وفق الخبر أو يعضده قياس أو يعمل به الخلفاء أو يوافقه قول صحابي كموافقة خبر التغليس¹ قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران - 133] ، الثاني : أن يختلف في وقف أحد الخبرين على الراوي والآخر يتفق على رفعه ، الثالث : أن يكون راوي أحدهما قد نقل عنه خلافه فتعارض روايته ويبقى الآخر سليماً عن التعارض فيكون أولى ، الرابع : أن يكون أحدهما مراسلاً والآخر متصلاً فالتصل أولى ، لأنه متفق على صحته وذلك مختلف فيه .

والوجه الثالث : الترجيح لأمر خارج ، فكترجیح أحد الخبرين بكونه ناقلاً عن حكم الأصل مثل الموجب للعبادة أولى من النافي لها ، لأن النافي جاء على مقتضى العقل والآخر متأخر عنه فكان كالناسخ له ، وكذلك رواية الإثبات مقدمة على رواية النفي لأن المثبت معه زيادة علم خفيت على صاحبه قال القاضي : وإذا تعارض الحاضر والمبني قدم الحاضر لأنه أحوط ، وقيل : لا يرجح ذلك ، ولا يرجح المسقط للحد على الموجب له ، ولا الموجب للحرية على المقتضي للرق ، لأن ذلك لا يوجب تفاوتاً في صدق الراوي فيما ينقله من لفظ الإيجاب والإسقاط ، وأما

1 - أخرجه مسلم من حديث عائشة زوج النبي ﷺ قالت : " لقد كان نساء من المؤمنات يشهدن الفجر مع رسول الله ﷺ متلفعات بمروطهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن وما يعرفن من تغليس رسول الله ﷺ بالصلاة " حديث رقم 645 - ج1 ص 446 - قال أبو جعفر . " فذهب قوم إلى هذه الآثار وقالوا هكذا يفعل في صلاة الفجر يغلس بها فإنه أفضل من الإسفار بها وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا بل الإسفار بها أفضل من التغليس " شرح معاني الآثار - الطحاوي - ج1 ص 177 .

الترجيح لأمر خارج فبأمور : منها : أن يشهد القرآن والسنة أو الإجماع بوجوب العمل على وفق الخبر أو يعضده قياس أو يعمل به الخلفاء أو يوافقه قول صحابي كموافقة خبر التغليس ¹ قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران - 133] ، الثاني : أن يختلف في وقف أحد الخبرين على الراوي والآخر متفق على رفعه ، الثالث : أن يكون راوي أحدهما قد نقل عنه خلافه فتعارض روايته ويبقى الآخر سليماً عن التعارض فيكون أولى ، الرابع : أن يكون أحدهما مراسلاً والآخر متصلاً فالتصل أولى لأنه متفق عليه وذلك مختلف فيه " ⁹ .

الخاتمة وأهم النتائج

وفي ختام هذا البحث المبارك الذي أسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع به خرجت
بالتائج العلمية التالية :

- أن العناية بالتعارض بين النصوص الشرعية والاهتمام بالترجيح بينها حدث في عصر الصحابة رضي الله عنهم ، وبدأ الاهتمام به في القرون الأولى ، وتكلم فيه السابقون من مجتهدي الأمة وعلمائها الربانيين .
- أن كلام العلماء في كتبهم يثبت أن التعارض والترجيح ومشكل النصوص ومختلف الحديث من أهم الأبواب العلمية في العلوم الشرعية ، وهو من أمهات المسائل التي لا يتصدى لها إلا الأئمة المجتهدون .

1 - تقدم تخريجه - ص 43 .

2 - روضة الناظر - ابن قدامة - ص 388 وما بعدها .

- أن أهمية باب التعارض والترجيح مستمدة من تعلقها بأدلة الأحكام الشرعية ، المنقولة والمعقولة .
- أن الأئمة المجتهدين وضعوا ضوابط علمية محكمة للجمع بين الأدلة المتعارضة أو الترجيح بينها أو التساقط .
- أن تناول علماء الأصول للتعارض والترجيح أشمل من تناول غيرهم ؛ لأنهم تحدثوا عن هذه المسألة في كل الأبواب التي يقع فيها تعارض بين الأدلة النقلية والعقلية ، أما المحدثون فقد قصرُوا حديثهم على التعارض الذي يقع بين أحاديث الرسول ﷺ القولية والفعلية .
- أن كتب أصول الحديث أثبتت دقة هذا الفن وضرورة قيام الراسخين في العلم بسبر أغواره ، وتحدثوا عن نشأة التأليف فيه وتطوره .
- أن تقابل الحجتين على سبيل المدافعة والممانعة يسمى معارضة ، ويعبر عنه تارة بتقابل الجهتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه .
- أن التعارض في اصطلاح الأصوليين يعني تقابل الحجتين المتساويتين في القوة على وجه يوجب كل واحدة منها ضد ما يوجبه الأخرى في محل واحد في وقت واحد .
- أن مختلف الحديث في اصطلاح المحدثين هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما .
- أن آراء الأصوليين والمحدثين والمفسرين في تعريف التعارض ليس بينها تعارض بل يكمل بعضها بعضاً .

- أن الترجيح يعني تقوية طريق على آخر ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر .
- أن صاحب أصول الفقه ينظر في الدليل الشرعي ومرتبته ، فيميز ما هو دليل شرعي وما ليس بدليل شرعي ، وينظر في مراتب الأدلة حتى يقدم الراجح على المرجوح عند التعارض .
- أن الإمام الشافعي صنف في علم مختلف الحديث ، وهو أول من تكلم فيه ، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه ، ولا إفراده بالتأليف ؛ بل ذكر جملة منه في كتاب الأم ، ينبه بها على طريقه ، أي : الجمع في ذلك ، ثم صنف فيه ابن قتيبة ، ثم صنف في ذلك ابن جرير والطحاوي كتابه : مشكل الآثار .
- أن ابن خزيمة كان من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال : لا أعرف حديثين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما .
- أن فن التعارض وال ترجيح ومختلف الحديث من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ... وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة
- أن الحجج الشرعية لا يقع التعارض بينها حقيقة ، لأن ذلك من أمارات الجهل والعجز ، فإن من أثبت حكماً بدليل عارضه دليل آخر يوجب خلافه ، كان ذلك لعجز عن إقامة دليل سالم عن المعارضة ، والحكيم العليم الذي لا يعزب

عن علمه شيء تعالى عن أن يوصف بالجهل ، فإذاً لا يقع التعارض والتناقض بينهما إلا بالنسبة إلينا لجهلنا بالتاريخ .

- أن من الشواهد على اهتمام الحديثين بهذا الفن التزام شراح الحديث بالجمع بين الأحاديث المتعارضة في مقدمات كتبهم ، وتضمنين مناهجهم العلمية التوفيق بينها .
- أن عناية شراح الحديث بالترجيح بين الأحاديث المتعارضة لا يقل عن عنايتهم بإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال ، وضبط المشكلات ، وبيان أسماء ذوى الكنى وأسماء آباء الأبناء والمبهمات .
- أن من الأصوليين من ذهب إلى أنه إذا تعارض خبران ولم يترجح أحدهما على الثاني ولم يتطرق إلى واحد منهما نسخ فيما يعلم أو يظن ، وعريت الواقعة عن دلالة أخرى ، فحكمهما الوقف عن الحكم فيها .
- أنه لا يتصور التعارض في القواطع إلا أن يكون أحدهما منسوخاً ، ولا يتصور أن يتعارض علم وظن ؛ لأن ما علم كيف يظن خلافه ، وظن خلافه شك فكيف يشك فيما يعلم .
- أن من طرق الترجيح عند الزركشي ، تقديم المكي على المدني ، وأن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة والآخر على غالب أحوال أهل المدينة فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة ، وأن يكون أحد الظاهرين مستقلاً بحكمه والآخر مقتضياً لفظاً يزداد عليه فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب .

- أنه إذا تعارض دليلان فالعمل بهما ولو من وجه أولى من إسقاط أحدهما بالكلية ، لأن الأصل في كل واحد منهما هو الإعمال .
- أن التعارض هو التناقض ولا يجوز ذلك في خبرين ، أحدهما من الله والآخر من رسوله لأن خبر الله تعالى ورسوله ﷺ لا يكون كذباً ؛ فإن وجد ذلك في حكمين ؛ فإما أن يكون الخبر النبوي كذباً من الراوي ، أو يمكن الجمع بينهما بالتنزيل على حالين أو في زمانين ، أو يكون أحدهما منسوخاً ، فإن لم يمكن الجمع ولا معرفة النسخ رجحنا فأخذنا الأقوى في أنفسنا .
- أن التعارض بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي المحمود معناه التنافي بينهما ، بأن يدل أحدهما على إثبات والآخر على نفي ، كأن كلاً من المتنافيين وقف في عرض الطريق فمنع الآخر من السير فيه ، وأما إذا لم يكن هناك تناف فلا تعارض وإن تغيرا
- أن التفسير بالرأي المذموم لا يعتد بمعارضته للتفسير بالمأثور ؛ لأنه ساقط من أول الأمر فلا يقوى على معارضته .
- أن تعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين والآية والحديث الذي يجب إزالته بالطرق التي حددها المحققون من العلماء .
- أنه إذا تعارضت في الأصل علتان إحداهما تقتضي حمل الفرع عليه والأخرى لا تقتضي حمل الفرع عليه جاز القول بهما إذا لم يتنافيا .

- أنه لا يتصور التعارض بين أفعال رسول الله ﷺ بحيث يكون بعضها ناسخاً للآخر أو مخصصاً له ، وذلك لأنهما إما من قبيل المتماثلين كفعل صلاة الظهر مثلاً في وقتين متماثلين ، أو في وقتين مختلفين ، وإما من قبيل المختلفين .
- أن كل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه وإن كان ظاهرهما متعارضين ، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر ، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً وإباحة وحظراً ، أو يوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا خبرين ، والنبي ﷺ منزّه عن ذلك أجمع معصوم منه باتفاق الأمة وكل مثبت للنبوّة .
- أن من أسباب الاختلاف المتوهم بين بعض آيات القرآن الكريم وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى ، وكذلك اختلافهما في الحقيقة والمجاز ، ومنها اختلافهما في جهتي الفعل ، ونحو ذلك .
- أن من علماء أصول التفسير من قسم التعارض إلى تعارض تناقض وتعارض نسخ وتلازم ، وقد وقع ثانيهما في القرآن الكريم وأما الأول فإن القرآن الكريم مبرأ منه .
- أنه إذا وقع التعارض بين القياسين فالحكم حينئذ أنه إن أمكن ترجيح أحدهما على الآخر بدليل شرعي وذلك قوة في أحدهما لا يوجد مثله في الآخر يجب العمل بالراجح ، ويكون ذلك بمنزلة معرفة التاريخ في النصوص .

- متى وقع التعارض بين الآيتين فالسبيل الرجوع إلى سبب النزول ليعلم التاريخ بينهما ، فإذا علم ذلك كان المتأخر ناسخاً للمتقدم ، فيجب العمل بالناسخ ولا يجوز العمل بالمنسوخ ، فإن لم يعلم ذلك فحينئذ يجب المصير إلى السنة لمعرفة حكم الحادثة .
- أن التعارض ليس بأصل ، ولذلك فإن الأصل في الباب طلب ما يدفع التعارض ، وإذا جله العجز وجب إثبات حكم التعارض .
- أن مبحث التعارض والترجيح من أهم مباحث أصول الفقه وأصعبها ، وقد أطلق العلماء في ميدانه الفسيح الأرجاء أعنة أعلامهم ، فمن أراد الاستيفاء فعليه بالكتب المبسوطة فيه ؛ غير أنه ينبغي له أن يختار منها الكتب التي لأربابها براعة في علم الأصول .
- أن العراقي قد أوصل أوجه الترجيح إلى أكثر من مائة وجه ، وعددها بعد أن ذكر أن الحازمي اقتصر على خمسين وجهاً في كتابه : (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) .

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله

وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

فهرس المصادر

1. الإبهاج - علي بن عبد الكافي السبكي - ت 756هـ - دار الكتب العلمية .
2. إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن - محمد بن محمد بن محمد - الغزي - دار الفاروق الحديثة - القاهرة - 1415هـ - الطبعة الأولى - تحقيق : خليل محمد العربي .
3. الإتقان في علوم القرآن - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة - 1398 هـ - 1978م .
4. أحكام القرآن - محمد بن إدريس الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت - 1400هـ - تحقيق : عبد الغني عبد الخالق .
5. الإحكام في أصول الأحكام - علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد - 456هـ - دار الحديث - القاهرة - 1404هـ - الطبعة الأولى .
6. الإحكام - الآمدي علي بن محمد أبو الحسن - دار الكتاب العربي - بيروت - 631هـ - الطبعة الأولى - 1404هـ - تحقيق : د / سيد الجميلي .

7. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول - محمد بن علي بن محمد الشوكاني -
ت 1250هـ - دار الفكر العربي - بيروت - 1412هـ - 1992م -
الطبعة الأولى - تحقيق : محمد سعيد البدرى أبو مصعب .
8. أصول الفقه - الشيخ : محمد الخضري بك - دار إحياء التراث العربي -
بيروت - الطبعة السادسة - 1389هـ - 1969م .
9. أصول السرخسي - محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر - دار
المعرفة - بيروت - 1372هـ - تحقيق أبو الوفاء البغدادي .
10. أصول البزدوي - علي بن محمد البزدوي الحنفي - ت 383هـ - مطبعة
جاويد بريس - كراتشي .
11. أعلام الموقعين - محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي أبو عبد الله - ت
751هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - 1416هـ - 1996م -
12. البرهان في علوم القرآن - محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله
- دار المعرفة - بيروت - 1391هـ - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
13. البرهان في أصول الفقه - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني
أبو المعالي - بيروت - 1404هـ - الطبعة الأولى - تحقيق جماعة
من العلماء .
14. تأويل مختلف الحديث - عبد الله بن مسلم بن قتيبة - دار الكتاب
العربي - بيروت .

15. التبصرة - إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي - ت 476هـ - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - 1402هـ - د/ محمد

حسن هيتو .

16. التحصيل من الحصول - سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - 1408هـ - 1988م - تحقيق : د/ عبد الحميد علي أبو زيد .

17. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - ت 911هـ - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - 1407هـ - عبد الوهاب عبد اللطيف .

18. التعريفات - علي بن محمد بن علي الجرجاني - ت 816هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - 1405هـ - الطبعة الأولى - تحقيق : إبراهيم الأبياري .

19. التقييد والإيضاح - زين الدين عبد الرحيم الحسين العراقي - ت 806هـ - دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - 1389هـ - 1970م - الطبعة الأولى - تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان .

20. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول - عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد - ت 773 - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1400هـ - الطبعة الأولى - تحقيق / محمد حسن هيتو .

21. توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر -

22. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - محمد بن إسماعيل الصنعاني - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - 1418هـ - 1998م - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
23. التوقيف على مهمات التعريف - التعريفات - محمد عبد الرؤوف المناوي - دار الفكر المعاصر ، دار الفكر - بيروت ، دمشق - 1410هـ - الطبعة الأولى - د : محمد رضوان الداية .
24. التيسير في قواعد علم التفسير - محمد بن سليمان الكافيجي - ت 879هـ - دراسة وتحقيق : ناصر بن محمد المطرودي - دار القلم دمشق - دار الرفاعي - الرياض .
25. الحدود الأنيقة - زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري - ت 626هـ - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الأولى - 1411هـ - تحقيق : د / مازن المبارك .
26. الرفع والتكميل - محمد عبد الحي اللكنوي الهندي - ت 1304هـ - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - 1407هـ - الطبعة الثالثة - تحقيق : عبد الفتاح أبوغدة .
27. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - محمود الألوسي أبو الفضل - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

28. روضة الناظر - عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - ت 620هـ - جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - 1399هـ - الطبعة الثانية - د/ عبد العزيز عبد الرحمن السعيد .
29. سنن الترمذي - محمد بن عيسى الترمذي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون .
30. سنن ابن ماجه - محمد بن يزيد ابن ماجه - دار الفكر - بيروت - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
31. سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث أبوداود السجستاني - دار الفكر - محمد محي الدين عبد الحميد.
32. سنن النسائي المجتبى - أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - 1406هـ - 1986م - الطبعة الثانية - تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .
33. سنن الدارقطني - علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي - دار المعرفة - بيروت - 1386هـ - 1966م - تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني .
34. شرح شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر - علي بن سلطان محمد الهروي القاري - دار القلم للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - تحقيق : محمد نزار تميم - وهيثم نزار تميم .

35. شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة - زكريا بن محمد الأنصاري - دار الكتب العلمية - بيروت .

36. شرح النووي على صحيح مسلم - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - 676هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1393هـ - الطبعة الثانية .

37. شرح المنهاج للبيضاوي في علم أصول الفقه - شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - السعودية - الرياض - الطبعة الأولى - 1410هـ - تحقيق : د/ عبد الكريم بن محمد النملة .

38. شرح تنقيح الفصول في اختصار الحصول في الأصول - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي - شركة الطباعة الفنية المتحدة - مصر - القاهرة - الطبعة الأولى - 1393هـ - 1973م - تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .

39. شرح معاني الآثار - أحمد بن محمد بن سلامة عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي - دار الكتب العلمية - بيروت - 1399هـ - الطبعة الأولى - تحقيق : محمد زهري نجار .

40. صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج - دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

41. صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى - 1374هـ - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
42. صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري - دار ابن كثير اليمامة - بيروت - 1407هـ / 1987 - الطبعة الثالثة - د/ مصطفى ديب البغا .
43. صحيح ابن حبان - محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1414هـ - 1993م - الطبعة : الثانية - تحقيق : شعيب الأرنؤوط .
44. صحيح ابن خزيمة - محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري - المكتب الإسلامي - بيروت - 1390هـ - 1970م - تحقيق : د محمد مصطفى الأعظمي .
45. العدة في أصول الفقه القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي 380 - 458 هـ - تحقيق وتعليق د/ أحمد بن علي سير المبارك ط - 3 - 1414هـ - 1993م الرياض السعودية .
46. العين - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي - دار ومكتبة الهلال - تحقيق : د/ مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي .
47. غريب الحديث - إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - 1405هـ - الطبعة الأولى - تحقيق : د/ سليمان إبراهيم محمد العابد .

48. فتح المغيث شرح ألفية الحديث - شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
49. فتح الباقي على ألفية العراقي - زكريا بن محمد الأنصاري - دار الكتب العلمية - بيروت .
50. القاموس المحيط - محمد بن يعقوب الفيروز أبادي - ت 417هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1406هـ - الطبعة الخامسة - محمد نعيم العرقسوس .
51. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه - أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس - مكتبة ابن تيمية - تحقيق : عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي .
52. الكفاية في علم الرواية - أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي - ت 463هـ - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - تحقيق : أبو عبد الله السورقي - إبراهيم حمزة المدني .
53. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - طبعة جديدة بالأوفست - 1394هـ - 1974م .
54. لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري - دار صادر - بيروت -

55. مختار الصحاح محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - ت 721هـ - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - الطبعة الرابعة - 1406هـ - 1986م - تحقيق : محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني .
56. الحصول - محمد بن عمر بن الحسين الرازي - جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - الطبعة الأولى - 1400هـ - تحقيق : د : طه جابر فياض العلواني .
57. المستدررك - محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - 405/321 - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1411هـ - 1990م - تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا .
58. المستصفي في علم الأصول - محمد بن محمد الغوالي أبو حامد - دار الكتب العلمية - بيروت - 1413هـ - الطبعة الأولى - تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي .
59. مسند أحمد - أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني - مؤسسة قرطبة - مصر .
60. المسودة في أصول الفقه - مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر - شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام - شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم جمعها وبيضاها شهاب الدين أبو العباس الفقيه الحنبلي أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراشي - 745هـ - تقديم محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة .

61. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - أحمد بن محمد بن علي الفيومي - ت 770هـ - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .
62. المطلع على أبواب الفقه - : محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي أبو عبد الله - المكتب الإسلامي - بيروت ، 1401 - 1981 - تحقيق : محمد بشير الأدلبي .
63. معالم التنزيل - الحسين بن مسعود الفراء البغوي أبو محمد - دار المعرفة - بيروت - 1407هـ - 1987م - الطبعة الثانية - تحقيق : خالد العك ومروان سوار .
64. المفردات في غريب القرآن - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني - دار المعرفة - بيروت - لبنان - تحقيق : محمد سيد كيلاني .
65. مقاييس اللغة - أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق : عبد السلام محمد هارون - اتحاد الكتاب العرب - الطبعة : 1423 هـ - 2002 م .
66. مقدمة في أصول الحديث - عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي - ت 1052هـ - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان ت 1406هـ - 1986م - الطبعة الثانية - سلمان الحسيني الندوي .
67. المتنع في علوم الحديث - سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشهير بابن الملتن - دار فواز للنشر - السعودية - الطبعة الأولى - 1413هـ - 1992م - تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع .

68. مناهل العرفان في علوم القرآن - محمد عبد العظيم الزرقاني - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - 1996م - تحقيق : معهد البحوث والدراسات .
69. المنهل الروي - محمد بن إبراهيم بن جماعة - دار الفكر - دمشق - 1406هـ - الطبعة الثانية - د/ محي الدين عبد الرحمن رمضان .
70. الموافقات - إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي - ت 790هـ - دار المعرفة - بيروت - عبد الله دراز .
71. الناسخ والمنسوخ - أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر - مكتبة الفلاح - الكويت - 1408هـ - الطبعة الأولى - تحقيق : د/ محمد عبد السلام محمد .
72. نزهة النظر شرح نخبة الفكر - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
73. النهاية في غريب الحديث والأثر - أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري - ت 606هـ - المكتبة العلمية - بيروت - 1399هـ - 1979م - تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطباحي .
74. هدي الساري مقدمة فتح الباري - أحمد بن علي بن حجر - ت 852هـ - تقديم وتحقيق عبد القادر شيبه الحمد - مكتبة العبيكان - ط الأولى - 2001م .